

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦١٠١**

الاثنين، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد سكراسيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

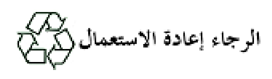
جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129)

09-29182 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد عبد الرحمن شلقم، الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية، على عمله رئيسا لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠٠٩. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن التقدير للسفير شلقم على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وبيرو والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكندا وكوبا وكولومبيا وهايتي يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ميروريس (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السفيرة سيلفي لوكا، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيد ألبير ر. رمدين، الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية؛ والسيد بيدرو مدرانو، مدير مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برنامج الأغذية العالمي؛ والسيدة إيفون تسيكاتا، المديرة القطرية لمنطقة البحر الكاريبي في البنك الدولي؛ والسيدة دورا كوريا، المدير العام لإدارة منطقة البحر الكاريبي في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ والسيد نيكي فابيانتيتش، نائب المدير الإقليمي – المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيدة كورين دليشات، رئيسة بعثة هايتي في صندوق النقد الدولي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/129، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا نسخ من تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هايتي، الذي سيصدر بوصفه الوثيقة S/2009/175.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد العنابي (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أعود إلى مجلس الأمن وأن أشارك في هذه المناقشة لعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتؤكد المشاركة الواسعة في مناقشة اليوم على المستوى الرفيع للالتزام الدولي نحو عملية تحقيق الاستقرار في هايتي. وهو يبني على زيارة مجلس الأمن إلى هايتي في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس وعلى زيارة الأمين العام والرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون التي قاما بها في ٩ و ١٠ آذار/مارس. ويحدونا الأمل في أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهد بعد أسبوعين من الآن، في المؤتمر المعني بهايتي الذي يعقد في ١٤ نيسان/أبريل والمقرر أن يستضيفه المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية في واشنطن العاصمة.

إن المشاركة الدولية المستمرة أمر بالغ الأهمية لتمكين هايتي من الاستفادة من نافذة فريدة للفرصة. ويحظى البلد الآن بأفضل فرصة منذ عقود للخروج من حلقات الماضي المدمرة والمضي قدما نحو مستقبل أكثر إشراقا. ولكن لا يمكن للبلد أن يفعل ذلك إلا بالدعم القوي والمستمر من الشركاء الخارجيين. وقال الأمين العام إنه بغية تدعيم استقرار هايتي، يجب إحراز تقدم في التصدي لخمسة تحديات مترابطة وهي: أولا، الحوار السياسي، بما في ذلك إجراء الانتخابات؛ ثانيا، بسط سلطة الدولة؛ ثالثا، تعزيز الأمن؛ رابعا، سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ خامسا، التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

ويلخص تقرير الأمين العام المعروض الآن على أعضاء مجلس الأمن (S/2009/129) أوجه التقدم المحرز في كل مجال من تلك المجالات خلال الأشهر الستة الماضية. وبغية توفير سياق لمناقشة اليوم، أود أن أستكمل ذلك التحليل وأن أضيف إليه، مع التركيز على التطورات التي حصلت مؤخرا، والمهام الرئيسية المتبقية والمجالات التي سيشكل تقديم المزيد من مساعدة المجتمع الدولي فيها أمرا لا غنى عنه.

أولا، وفيما يتعلق بالحوار السياسي وإجراء الانتخابات، ما زالت تسوية الخلافات السياسية عن طريق الحوار تشكل الركن الأساسي في تحقيق التقدم في جميع المجالات الأخرى. وحصلت بعض التطورات الإيجابية في هذه العملية التي تقودها هايتي بالضرورة. وفي أعقاب العواصف التي هبت في العام الماضي، شهدنا إمكانية جديدة للتعاون بين الممثلين من كامل الطيف السياسي في هايتي وبين مؤسسات الحكم المختلفة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اعتمدت الحكومة والبرلمان للمرة الأولى جدول أعمال تشريعيا مشتركا. ويمثل إنشاء الرئيس بريفال في بداية هذا العام مجموعة من اللجان العريضة القاعدة بشأن المسائل الوطنية الرئيسية جهدا إضافيا لتعزيز الحوار والتعاون. ويذكر أعضاء المجلس أنهم اجتمعوا خلال زيارتهم مع قادة بعض تلك اللجان.

ولكن هذا التقدم ما زال هشا. ويوجد خطر لتجدد الصراع فيما بين المؤسسات السياسية وبين الجهازين

التنفيذي والتشريعي للحكومة. وفي أغلب الأحيان، تتصل هذه التوترات بالطموحات الشخصية ويؤدي إلى تأجيجها آفة الفساد، الذي تسعى الحكومة إلى كبح جماحه.

وفي هذا الوقت الحرج، لا يمكن لهايتي أن تتحمل نوع الخلاف الذي أصاب البلد بالشلل لفترة خمسة أشهر تقريبا في العام الماضي. والأمر الأساسي هو أن ترقى القيادة الهايتية في الجهازين التنفيذي والتشريعي، وفي المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى مستوى التحدي والعمل معا بصورة بناءة. وفي وسع المجتمع الدولي أن يسهم وينبغي له أن يسهم بإظهار أنه يساند من يسعون للتعاون وأنه سيخضع للمساءلة من يشجعون على الصراع وعدم الاستقرار.

وبالرغم من ذلك، فإن العملية الانتخابية المستمرة لتجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، التي يمكنها تعزيز التعاون السياسي في الأجل الطويل، أثارت بعض التوترات الإضافية في الأجل القصير. وخلال الأشهر الماضية، شهدنا توترات كبيرة متصلة بالمشاركة في عمليات الاقتراع. ولكن اليوم تمضي العملية قدما. ويحدونا الأمل في أن يستفيد الشعب الهايتي استفادة كاملة من هذه الفرصة لإسماع صوته ولاختيار قادة يتحلون بالخصائص الأخلاقية والمهنية الضرورية.

وهذه الانتخابات لا غنى عنها لتمكين البرلمان من مزاولة أعماله بشكل سليم. ولذلك، فإن الأمر الأساسي هو أن تجرى الانتخابات في مناخ خال من الاضطراب والعنف. في الوقت نفسه، وعلى النحو الذي وافق عليه مجلس الأمن، تقدم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الدعم اللوجستي والأمني اللازم للعملية الانتخابية، بالتعاون الوثيق مع سلطات هايتي. ويسرني أن أقول، في هذه المرحلة، إن الجولة الأولى من الانتخابات تبدو عموما ماضية على المسار الصحيح لإجرائها في ١٩ نيسان/أبريل، كما هو متوخى، بالرغم من أن الإطار الزمني ما زال ضيقا.

ثانيا، وفيما يتعلق ببسط سلطة الدولة، ما زالت البعثة تساعد الحكومة في تطوير القدرات الإدارية في المجالات المتصلة بولاية البعثة على المستويين الوطني والمحلي على السواء، بالاستفادة بشكل خاص من موظفينا للشؤون المدنية. وهذه العملية طويلة الأجل، ولكن يتم إحراز بعض التقدم. ويجري وضع استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود، بما في ذلك تنقيح قانون الجمارك، الذي يبرز اعتماده في جدول الأعمال التشريعي المشترك في هايتي. وقد استُكمل ذلك الجهد بتوفير أموال ثنائية لبناء ما يلزم من مرافق أساسية على الحدود. كما نقدم الدعم للإدارات المحلية للاضطلاع بعدد من المهام الأساسية، بما في ذلك إعداد الميزانية.

لكن من الواضح أنه يصعب على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تبدأ بإحداث أثر في تمكين إدارة الدولة من تلبية احتياجات السكان. وبالتالي، فإننا نرحب بما أُطلق من برامج ثنائية ومتعددة الأطراف للمساعدة على بناء قدرات العديد من الوزارات، ونأمل أن يتم بذل المزيد من الجهود على هذا المنوال. ويمكن تيسير تلك الجهود من خلال اعتماد الحكومة لخطة واضحة لتعزيز الإدارة العامة، وذلك بالاستفادة من الخطط القائمة.

يشكل تعزيز الهياكل الأمنية في هايتي مجالا ثالثا شهد إحراز عدد من أوجه التقدم الهامة، ولكن لا يزال يتعين علينا بذل المزيد من الجهود فيه. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، واستنادا إلى ازدياد التعاون باطراد بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والسلطات الهايتية، شهدت هايتي تحسنا ملحوظا في حالتها الأمنية. فقد كان تفريق الجماعات المسلحة في المناطق الريفية عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وتفكيك العصابات في المعاقل الحضرية عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، خلال النصف الثاني من العام الماضي، قد أديا إلى زيادة الفعالية في الحد من الاختطاف، الذي كان يحدث أثرا سلبيا مفرطا على معنويات السكان.

إننا نبني على ذلك التقدم باتخاذ مزيد من المبادرات لتعزيز الأمن في المناطق الحدودية، وقد انتهينا من نشر القوات على طول الحدود البرية مع الجمهورية الدومينيكية وعلى طول الساحل، من خلال القيام بدوريات بحرية وجوية. ونأمل أن تسهم الجهود التي بُذِلت مؤخرا في تعزيز الأمن على أراضي هايتي كافة وردع أنشطة الاتجار غير المشروع. وفي الوقت ذاته نقر بأنه لا يمكن لتلك الجهود وحدها أن تمثل تصديا فعالا لمشكلة الاتجار، الذي يشكل تهديدا كبيرا لاستقرار هايتي. فعلينا أن نعززها بإشراك بلدان أخرى من المنطقة والتي تستطيع أن تقدم المساعدة من خلال تبادل المعلومات، والقيام بدوريات تكميلية، وعمليات منسقة، عند الاقتضاء.

وفي غضون ذلك، نحرز التقدم في برامجنا لتعزيز قدرة هايتي في مجال الأمن. فقد تخرج في شباط/فبراير فوج يتألف من ٧٠٢ من طلاب الشرطة الهايتية، وبذلك بلغ مجموع عدد أفراد الشرطة النشطين أكثر من ٢٠٠ ٩ فرد. وانطلق تدريب ٤٥٠ طالبا آخر في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ويجري تجنيد أفراد الفوج القادم. لا بد من الحفاظ على هذه الوتيرة لبلوغ الهدف المتوخى في خطة إصلاح الشرطة الهايتية، وهو تدريب ٠٠٠ ١٤ شرطي بحلول نهاية عام ٢٠١١. كما نواصل المضي قدما في عملية فحص السجلات الشخصية، بالتعاون مع الشرطة الهايتية، لنتأكد من توفر ما يلزم من معايير ومؤهلات احترافية في من يخدمون في جهاز الشرطة. وقد قُدمت المساعدة الثنائية للإسهام في تلبية عدد من الاحتياجات الأساسية في مجالي المرافق الأساسية والمعدات، غير أنه لا يزال هناك الكثير مما توجد الحاجة إليه.

إن ذلك التقدم يشجعنا. وفي الوقت ذاته، ومثلما اتضح ذلك خلال ما شهدته هايتي من مظاهرات وأعاصير في ربيع وصيف العام الماضي، يظل تواجد قوات وشرطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أمرا لا غنى عنه عندما تندلع أزمة حقيقية. فالبلد لا يزال يواجه العديد من التهديدات، بما في ذلك وجود خطر كبير يتمثل في وقوع الاضطرابات المدنية وهو ما يجسد صعوبة الأحوال المعيشية في هايتي واستمرار تواجد العديد من العناصر العنيفة المحتملة في الميدان، بمن في ذلك أفراد العصابات السابقون وقدامى المحاربين الساخطون. ويمكن أن تُنفَّذ تلك التهديدات لدوافع سياسية أو إجرامية، أو لعرقلة برامج الإصلاح التي تستهدف الفساد والتهريب والاتجار. وفي ذلك السياق، نحتاج إلى العناصر الأمنية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بغية تعزيز إحساس شعب هايتي بالأمن، وردع المفسدين، وتجنيب الشرطة الهايتية التي لا تزال ضعيفة تحديات أو انتكاسات تصعب مواجهتها، ويمكن أن تقضي على معنوياتها ومصداقيتها.

وتكمن المسألة الرابعة في سيادة القانون وحقوق الإنسان. ففي مجال إصلاح العدالة، أُحرز تقدم صوب إنشاء هيئة الإشراف الرئيسية، وهي المجلس الأعلى للقضاء. وأعلن وزير العدل مؤخرا أن المجلس الأعلى سيُنَصَّب قريبا، وذلك رهنا بنتيجة عملية فحص السجلات الشخصية التي استُكملت تقريبا. وفي انتظار ذلك، أنشئت هيئة للتفتيش القضائي في وزارة العدل للقيام بالإشراف اللازم على القضاة.

وشكل افتتاح مدرسة القضاة في ١٢ آذار/مارس تطورا كبيرا آخر. وأود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم في ذلك الحفل، مما دَلَّ بوضوح على الأهمية التي يُولونَها لعملية إصلاح القضاء.

وفيما يتعلق بإصلاح مرافق الإصلاحيات، فقد أُحرز بعض التقدم في تدريب موظفي الإصلاحيات وفي تأهيل السجون، غير أن الحالة في مرافق الإصلاحيات في هايتي تظل غير مقبولة من منظور حقوق الإنسان والأمن. ومن الأهمية

الحاسمة أن تواصل قيادة هايتي إيلاء الأولوية لتلك العملية وأن تحظى بدعم ثنائي قوي.

وفي مجال حقوق الإنسان، نشهد مستويات ملحوظة تاريخيا من النقاش العام بشأن حرية الصحافة واحترامها، فضلا عن الحريات المدنية عموما. كما شجعنا اهتمام الحكومة والمجتمع المدني على نطاق واسع بنهج لحقوق الإنسان يجمع بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية. غير أنه لم يُحرَز تقدم يذكر في تعزيز مكتب حماية المواطن؛ وهو مكتب أمين المظالم، الذي سيضطلع بدور حاسم في ضمان استدامة المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان.

وتتمثل المسألة الخامسة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا تشكل المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بطبيعة الحال، العمل الرئيسي لعملية من عمليات حفظ السلام. غير أنه يظل واضحا أن تعزيز الأمن والتنمية في هايتي أمران مرتبطان ارتباطا وثيقا. والمستويات الحالية للحرمان والفقر في البلد لا تتناسب مع الاستقرار الدائم. إذا أردنا أن ننجح في جهودنا، لا بد أن تَتحسن الحياة اليومية للشعب، أو أن يكون هناك على الأقل أمل واقعي في أن يتم ذلك التحسن.

وفي ذلك السياق، يساورنا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨. ويُقدَّر حجم الأضرار التي تسببت فيها أعاصير العام الماضي ببليون دولار تقريبا، أو ما يعادل ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهايتي. وقد تفاقمت تلك الأضرار الآن جراء الأزمة المالية العالمية، والتي تسببت في شباط/فبراير مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي في تخفيض مقداره ١٤ في المائة في التحويلات المالية التي تشكل شريان الحياة للعديد من العائلات الهايتية، وتمثل حوالي ثلاثة أضعاف حجم المساعدة الدولية.

وفي ذلك السياق، لا نزال نعتقد أن المساعدة يجب توجيهها إلى ثلاثة مجالات كبيرة. أولا، نرى أن مواصلة تقديم الإغاثة الإنسانية أمر لا غنى عنه. فما لم نقم بذلك لن يجد أبناء هايتي ما يقتاتون به، ولن يكون بمقدورهم إرسال أبنائهم إلى المدارس والحصول على الخدمات الأساسية.

ثانيا، من الأهمية الحاسمة أن نسهم في التعجيل بعملية التعافي، وذلك من خلال التركيز على توفير العمالة، والاضطلاع بالمهمتين المستعجلتين المتمثلتين في إعادة التأهيل والتعمير، اللتين يمكنهما أيضا أن تدعما التنمية على الأجل الطويل. ونأمل أن نستطيع توفير المزيد من المساعدات الثنائية، بما في ذلك ما يتعلق بمختلف المشاريع التي حُدِّدت في عملية تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكارثة، والتي قامت بها الحكومة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة.

ثالثا، لا نزال ندعو إلى تحقيق التنمية على الأجل الطويل، التي ترتهن بتفعيل نشاط القطاع الخاص. وقد مَكَّنتنا ورقة استراتيجية النمو والحد من الفقر، فعلا، من تحديد بعض الأولويات الرئيسية للحكومة الهايتية في المستقبل. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، استُكمل ذلك على نحو مُجد بعمل الأستاذ كوليي، الذي أشار إلى أن هايتي تتيح إمكانات حقيقية للمستثمرين، لا سيما في مجال صناعة الملابس، وذلك بالاستفادة من الاتفاقات التجارية ذات المزايا والقائمة حاليا. لكن البروفيسور كولير أشار أيضا إلى أنه ليتسنى الاستفادة من تلك الإمكانية، يجب توفير ظروف معينة وبصفة خاصة، تحسين الطرق والموانئ الرئيسية وتطوير الكهرباء واعتماد تدابير معينة في مجالي التشريعات والسياسات لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار حقا.

ويتطلب تنفيذ ذلك البرنامج تجديد الشراكة بين السلطات الوطنية، التي يجب أن تتخذ القرارات الضرورية؛ والجهات الدولية الفاعلة التي لا غنى عن مساعدتها في تنفيذ التحسينات المطلوبة في البنية الأساسية؛ والقطاع الخاص الذي سيتعين عليه أن يستفيد من الفرص الجديدة تلك. ونأمل صادقين أن ييسر مؤتمر ١٤ نيسان/أبريل في واشنطن التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال مستقبلي مبني على الالتزامات المتبادلة والخضوع للمساءلة. وفي غضون ذلك، نأمل أن يتمكن المشاركون في المؤتمر من مساعدة الحكومة على سد احتياج قصير الأجل في دعم الميزانية، يصل إلى نحو ١٢٥ مليون دولار في السنة المالية الحالية.

أخيرا، أكد الزائرون خلال الشهر المنقضي أن هايتي تقف أمام منعطف، وأن هذه هي المرة الأولى خلال سنوات طوال التي يبدو فيها البلد حقا على وشك قطع الصلة بالماضي بما شهده من معاناة وفقر وعنف والشروع في السير على درب التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ونحن نتفق مع ذلك التحليل. ونعتقد أن هايتي أمامها اليوم فرصة حقيقية لتوطيد الاستقرار الذي نعمل جميعا جاهدين من أجل إرسائه. لكن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا بدعم متواصل ومنسق للتقدم في جميع مجالات تحقيق الاستقرار، بالاعتماد على الشراكة القوية بين أبناء هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في ذلك البلد والمجتمع الدولي بأسره.

هذه، بالتأكيد، بيئة يصعب طلب المزيد من المساعدة فيها. غير أنه بعد كل هذه الإنجازات، ثمة سبب حتمي لبذل مجهود إضافي – مجهود سيكون متواضعا نسبيا من حيث القيمة المطلقة، لكنه يمكن أن يؤثر تأثيرا حاسما في ضمان الاستثمارات التي تم ضخها حتى الآن ويمكن أن يمنع تكبد تكاليف كبيرة قد تقترن بأي تراجع أو اضطراب جديد.

لقد ساهم المجتمع الدولي مساهمة بارزة في إتاحة الفرصة لهايتي. ويظهر نظراؤنا في هايتي اليوم تصميما واضحا على اغتنام تلك الفرصة. وآمل أن يتسنى، بدعم مجلس الأمن، الإبقاء على تلك الشراكة لكي تؤتي الجهود التي بذلت حتى الآن أكلها ولتترسخ أقدام هايتي على الطريق صوب المستقبل الأفضل الذي ما برحت تصبو إليه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل. كما أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السفير شلقم والوفد الليبي على عملهم الممتاز خلال شهر آذار/مارس.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الحار إلى السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية الشاملة جدا التي قدمها هذا الصباح. وأود أن أعرب عن تقديري العميق للسيد العنابي وزملائه في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك لحكومة وشعب هايتي لما قدموه من دعم ومساعدة استثنائيين خلال زيارة مجلس الأمن الناجحة قبل بضعة أسابيع. وأعتقد أنها كانت تجربة لجلاء البصيرة بالنسبة للكثيرين منا، وأنا من بينهم، أتاحت لنا معرفة مباشرة بالأنشطة ورؤية أفراد البعثة، وكذلك قادة الحكومة والزعماء المحليين. وأعتقد أيضا أن الزيارة أظهرت قيمة الزيارات التي يقوم بها مجلس الأمن إلى مختلف الأماكن.

نرحب بتحسن الحالة الأمنية في هايتي تحسنا كبيرا بفضل دعم المجتمع الدولي والجهود التي يبذلها، على وجه الخصوص، العنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم

المتحدة. ولقد شهدنا على أرض الواقع أن وجود البعثة له أثره الواضح في هايتي.

غير أننا يتعين علينا في غضون ذلك أن ندرك أن الأمن في هايتي ما زال هشا. وستكون الانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر من العام المقبل، ومراجعة الدستور معلمين بارزين في العملية السياسية التي شرعت فيها هايتي. ولكن قد تصاحبهما توترات سياسية وقلاقل ينبغي لنا أن نحاول احتواءها والتصدي لها.

وبالتالي، فإن وجود قوات وشرطة بعثة الأمم المتحدة سيظل مهما مثلما كان حتى الآن، لأن شرطة هايتي الوطنية ما زالت عاجزة عن أن ترد بمفردها على الاضطرابات بفعالية. ونرحب بالتقدم المطرد في بناء قدرات الشرطة الوطنية، وهي عملية تلقى مساعدة كبيرة بفضل الدعم والتوجيه القويين اللذين توفرهما البعثة. لكن من الواضح أن استمرار البعثة في تقديم الدعم الفني أمر لا غنى عنه لبلوغ هدف بناء قوة شرطة قوية قوامها ١٤ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١١. وبالمثل، فإن المساعدة والدعم على المستوى الثنائي مطلوبان ليتسنى الوفاء بالاحتياجات من المعدات والمرافق.

إن الأمن الدائم والاستقرار السياسي لن يتسنى تحقيقهما بالوجود العسكري ووجود الشرطة وحده، أو حتى من خلال العملية السياسية وحدها. فالتقدم يجب أن يتحقق على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. لقد كان عام ٢٠٠٨ عاما صعبا بالنسبة لهايتي. ففي أوائل العام، أثرت أسعار المواد الغذائية المرتفعة تأثيرا كبيرا على البلد، وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ضربت البلد أعاصير قوية، لتدمر أجزاء كثيرة منها. وحدث ذلك على خلفية الأزمة المالية العالمية.

ولتحقيق التنمية المستدامة، يتعين على حكومة هايتي أن تظهر لشعبها وللمجتمع الدولي أنها تمتلك رؤية واضحة لما تستتبعه التنمية الذاتية، وكذلك الإرادة في تولي ملكية هذه المهمة الكبيرة. وتحقيقا لتلك الغاية، سيكون من الضروري أن تعطي الحكومة أولوية لاستراتيجية التنمية في سياستها الوطنية العامة، وأن تضع تلك السياسة بالتشاور مع الداعمين الدوليين، وأن تجعلها استراتيجية قابلة للتنفيذ.

وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، أن يقابل جهود هايتي بتقديم الدعم الذي يمكّن شعب هايتي من جني فوائد السلام والتمتع بالاستقرار الذي سيمكّنه من المضي قدما في أعمال البناء. وسيتيح المؤتمر المقبل لمانحي هايتي في واشنطن العاصمة فرصة مهمة لإعادة تأكيد الدعم للتنمية الاقتصادية. وآمل أن يظهر المشاركون في المؤتمر عمق ذلك الدعم لا بالإعراب عن الالتزام السياسي فحسب، وإنما أيضا بتقديم تعهدات محددة تماما بالمساعدة المالية التي سيقدمونها.

يشكل الأمن الغذائي وخلق فرص العمل اثنتين من القضايا الملحة التي يتعين علينا التعامل معها. وتبرز حقيقة أن معدل الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي في هايتي لا يتجاوز ٤٨ في المائة، على الرغم من أن أكثر من نصف عدد السكان العاملين يعملون في القطاع الزراعي، أهمية كفالة القدر الكافي من الأمن الغذائي بوضع تدابير مترابطة على صعيد السياسات من شأنها تمكين البلد من زيادة الإنتاج الغذائي. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على تحسين مسألة البطالة والمساهمة في التنمية الطويلة الأجل.

وفي هذا السياق، فإننا ممتنون بشدة للأمين العام على تكليف البروفيسور كوليير بإعداد توصياته القيّمة التي يجب ترجمتها إلى تدابير محددة على صعيد السياسات لتنفيذها. وتأمل حكومتي صادقة أن تضع حكومة هايتي تدابير مترابطة

على صعيد السياسات تتماشى مع تلك التوصيات من أجل تحقيق الأمن البشري لكل فرد في هايتي.

عندما ننظر في المعايير المرجعية لوجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي، سيتعين علينا التركيز أكثر على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتعمير لتحقيق الاستقرار الدائم. وينبغي لنا أن نشرع في عملية نظر تشمل جميع الجهات الفاعلة والشركاء المعينين مع التركيز على العوامل اللازمة لتحقيق انتقال سلس من حفظ السلام الجادة إلى مرحلة بناء السلام. وعندما نشرع في تلك المناقشة، من المهم بشكل حاسم أن نضع في اعتبارنا أن جهود حفظ السلام وبناء السلام ليست متعاقبة وإنما متداخلة. فجهود بناء السلام الجادة يجب أن تبدأ أثناء وجود حفظة السلام واضطلاعهم بالعمل المناسب.

ولذلك، يجب اتخاذ خطوات لضمان أن عملية إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لن تؤدي في نهاية المطاف إلى أولا، إيجاد فراغ أمني، وثانيا خفض التزام المجتمع الدولي ودعمه. ويمكن القيام بذلك عبر طمأنة شعب وحكومة هايتي على أن المجتمع الدولي سيظل منخرطا في العمل من أجل استقرار البلد في الأمد الطويل.

في الختام، أود أن أشيد إشادة خاصة بالسيد العنابي وزملائه في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. إننا متأثرون شديد التأثر بتفانيهم لهذه القضية. وأود كذلك أن أشكر البلدان التي ساهمت بقوات، أو بأفراد من الشرطة أو بدعم لوجستي. لقد حسّنت تحسيناً كبيراً الحالة الأمنية في ظل ظروف صعبة جداً.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضاً أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكر كذلك الرئاسة الليبية على المهارة التي أظهرتها الشهر الماضي.

إن فرنسا تؤيد تمام التأييد البيان الذي سيدلي به لاحقاً الممثل الدائم للجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود سيدي أن أشكركم أولاً على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في هايتي، وعلى العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبدءاً بجميع الذين يعملون في هايتي، وأنا أفكّر هنا خاصة بالدول الأعضاء في المنطقة التي ستدلي ببيانات لاحقاً، يجب على المجتمع الدولي أن يظل معبأً لدعم الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية سعياً لتحقيق الاستقرار في البلد ووضعه على مسار التنمية المستدامة.

وأود أن أشيد بالأمين العام شخصياً على العمل الذي يقوم به لأجل هايتي وعلى التزامه بها، خصوصاً لأن هايتي، كما كتب قبل بضعة أيام في صحيفة طليعية، تمر بمرحلة حاسمة من تاريخها.

وأود بطبيعة الحال أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية، وأن أعرب مرة أخرى عن تأييدنا الكامل للعمل الذي يقوم به على الأرض. إن بعثة مجلس الأمن التي توجهت مؤخراً إلى هايتي برئاسة السفير أوربينا ممثل كوستاريكا أتاحت لنا فرصة الحصول على صورة أوضح وأكثر تحديداً للإنجازات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لا سيما في القطاع الأمني، وأيضاً للتحديات التي لا تزال هايتي تواجهها.

ومثلما أكد السيد العنابي للتو، تمر هايتي بمرحلة حاسمة من تاريخها. وتقرير الأمين العام (S/2009/129) يبيّن أن هايتي تتمتع بالثمار الأولى للجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦، وإعادة إرساء الأمن، وإضفاء صفة الاحتراف

على قوة الشرطة، وتحسين البنية التحتية العائدة للنقل وتوزيع الكهرباء، ونمو ضريبة الدخل والسيطرة على التضخم.

وضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تعمل سلطات هايتي بعزم على مواصلة سياسة تحقيق الاستقرار والتنمية بدعم من المجتمع الدولي، بغية تلبية توقعات الناس الذين عانوا الكثير بالفعل، وتلبية توقعاتهم أيضاً من حيث الأمن وتعزيز حكم القانون والحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

بيد أنني أود أن أشير في هذا الصدد إلى الملاحظات المشجعة جداً التي ذكرها الممثل الخاص في وقت سابق بشأن حرية التعبير والرأي وتنامي سلطة النظام القضائي الديمقراطي، الأمر الذي يتيح التحسن التدريجي في فعالية الجهود لمكافحة الجريمة والفساد وكفالة الحماية الفعالة لحقوق الإنسان.

إن انتخابات مجلس الشيوخ التي ستنتهي في حزيران/يونيه على أن يجري أولها في ١٩ نيسان/أبريل حاسمة الأهمية بطبيعة الحال. فالعمل الصحيح للمؤسسات الديمقراطية يعتمد عليها. ونأمل طبعاً أن تجري هذه الانتخابات بطريقة حرة وشفافة. وكما قال السيد العنابي، نأمل أن تفضي إلى تولي رجال ونساء أكفاء السلطة وأن يكونوا ملتزمين بالديمقراطية وقواعدها.

لكن على الحكومة أن تواصل أيضاً العمل مع جميع الأطراف، مثلما بدأت تفعل، بشأن المشاريع الرئيسية الهامة لمستقبل البلد بغية التوصل إلى رؤية مشتركة بين جميع الهايتيين. ومرة أخرى، أود أن أشير إلى التقييم الإيجابي والمتفائل نسبياً الذي أبداه السيد العنابي.

إننا نؤيد تأييداً كاملاً العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لمساعدة هايتي على إنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي فيها. ونحن ندرك الصعوبات المتتابعة التي تعين على هايتي أن تواجهها السنة الماضية، بما في ذلك سلسلة الأعاصير التي ضربت البلد وكان لها تأثير كبير على الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، فإن التزام المجتمع الدولي، بما في ذلك الالتزام الأمني، ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى دعماً لهذه العملية الذي يجب تعزيزها لأمد بعيد.

وفي هذا الخصوص، لا بد للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد. هذا هو الشأن الأساسي في مؤتمر المانحين المزمع عقده في ١٤ نيسان/أبريل ويشكل مرحلة حاسمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو وتخفيض مستوى الفقر. وبوسع المجتمع الدولي أن يعتمد على دعم فرنسا والاتحاد الأوروبي وهما شريكان هامان، وسنسهم إسهاماً كبيراً لأمد طويل.

نحن نؤيد توصيات الأمين العام التي قامت على الحقائق التي توصلت إليها بعثة مجلس الأمن، ومفادها أن نعتمد على استراتيجية متوسطة الأجل ليجري تدريجياً وفي ظل ظروف مقبولة نقل المسؤوليات التي يضطلع بها المجتمع الدولي حالياً إلى أبناء هايتي أنفسهم. هذا هو هدف الخطة المدمجة التي قدمت إلينا في الخريف. ومن الضروري بطبيعة الحال استعراض التقدم المحرز في شتى جوانب الخطة ومؤشراتها، عقب المناقشات التي سنجريها بخصوص ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ومن الضروري أيضاً في ذلك الصدد أن تعمل جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بطريقة متماسكة تحت سلطة الممثل الخاص للأمين العام.

ويحدونا الأمل أيضاً، عقب بعثة مجلس الأمن، وفي سياق استعراض عمليات حفظ السلام، أن نتمكن من تفحّص الجانبين السياسي والعسكري وجانب الشرطة في

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وينبغي أن يحدث ذلك بطريقة شاملة، تتضمن البلدان المساهمة بأفراد الشرطة وبقوات، بغية كفالة أن تؤخذ آراؤها في الحسبان.

وهذا النهج مستحسن بصورة خاصة بعد التقييم الذي أجرته إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام والدروس العديدة المستقاة من خبرة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونشجع إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام على تعزيز إجراءاتها، ونعتقد أيضاً أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تضطلع في المدى الأبعد بدور أكبر حيال إصلاح قطاع الأمن بغية التصدي للتحديات الأمنية من قبيل التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة.

وفي الختام، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تأييدهم للبيان الرئاسي الذي أعددناه مع وفد المكسيك، ومع وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أريد أن أبدأ كلامي بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد الهادي العنابي، على قيادته الممتازة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونريد أن نرحب بتقرير الأمين العام (S/2009/129) المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأريد كذلك أن أتوجه بالشكر إلى السفير ميروريس، ونطلب إليه أن يشكر القيادة الهايتية وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني في هايتي على استقبالهم الحار لنا جميعاً خلال الزيارة التي قام بها مجلس الأمن في الشهر الماضي. ونشعر أيضاً بسرور خاص لأن الرئيس الأسبق كلينتون والأمين العام تمكنا من زيارة هايتي معاً، الأمر الذي أولى مزيداً من الاهتمام المفيد للتحديات والفرص القائمة هناك.

إننا نقف أمام منعطف هام في هايتي، وأمام فرصة حقيقية لكنها فرصة تتصف بخطر حقيقي أيضاً. واسمحوا لي أن أبدأ بذكر بعض التقدم الذي شهدناه خلال زيارتنا الشهر الماضي. إن الولايات المتحدة تحيّي العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشجاعة التي تتحلى بها. فبفضل جهودها والعمل الذي قام به شعب هايتي، أحرز تقدم صوب توطيد الاستقرار والأمن، بما في ذلك تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. وحققت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مكاسب هامة في مجال الأمن، ونأمل أن توفر إنجازاتها أساساً متيناً للنجاح في مجالات هامة أخرى.

إن نجاح بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لهي قصة نجاح حقيقية ومؤثرة، لكنها ليست القصة بكاملها. فالكثير من التقدم الذي أحرزته هايتي ما زال هشاً، لا سيما بعد الصعوبات الفظيعة في العام الماضي. وما برحت هايتي تواجه صعوبات بالغة في أعقاب الأزمة الغذائية لعام ٢٠٠٨، والأعاصير والعواصف التي ضربت البلد والأزمة المالية العالمية القائمة. وجميع هذه العوامل ما زال يمكن أن تشكل خطراً على الأمن في هايتي، وأن تفاقم على نحو خطير حالة الفقر والحرمان التي تعصف بشعب هايتي.

وفي ضوء المتاعب التي حصلت في العام الماضي، بصورة خاصة، شعرت الولايات المتحدة بتشجيع كبير نتيجة التقدم الذي أحرز في هايتي نحو تحقيق أربعة من المعايير الخمسة الواردة في تقرير الأمين العام، وهي معايير ساعدت المجلس على تقييم التقدم. ومهما يكن عليه الأمر، نقر بأنه لا يزال يتعين تحقيق الكثير في مجالات رئيسية. ولا يزال اليأس والفقر وسوء التغذية والنقص في التعليم وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تلم بهايتي.

ونتطلع قدما إلى المشاركة بهمة وسخاء في مؤتمر المانحين المزمع عقده في ١٤ نيسان/أبريل بشأن هايتي، والذي يستضيفه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في واشنطن العاصمة. وهذا التجمع سوف يوفر فرصة للشركاء ولحكومة هايتي للمساعدة في سد الفجوة في ميزانية هايتي والمضي قدما صوب تحقيق انتعاش وتنمية دائمين. ونرحب بالخطة التي سيقدمها رئيس الوزراء بيير – لويس، ونعتقد أن تلك الخطة تشكل أساسا هاما جدا لتحسين الشراكة.

ومع ذلك، تذكرنا هايتي بأنه ينبغي لنا ألا ننظر إلى الأمن والتنمية كمجالين منفصلين. ففي الواقع هما مسألتان مرتبطتان ارتباطا لا انفكاك منه. وغياب إحداهما سوف يقوض الأخرى. وخلال رحلتنا شاهدت وزملائي أدلة دامغة، وشاهدنا عن كثب ما أفضى إليه الفقر والبطالة من بيئة، خاصة بين شباب هايتي، تنطوي على إمكانية وقوع اضطرابات مدنية يمكن أن تقضي على الكثير من المكاسب التي حققتها هايتي بصعوبة.

وقد شدد الأمين العام بصورة صحيحة على العلاقة بين التقدم في الناحية الأمنية والتقدم في النواحي الاجتماعية والاقتصادية وجهود التنمية. والولايات المتحدة لا يسعها إلا أن تُقِر بذلك. ونشعر بالتشجيع جراء التقدم الذي تحقق، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومن المانحين الثنائيين، في إضفاء الطابع الاحترافي على قوة الشرطة الوطنية في هايتي، وهي تمضي قدما بهدف بلوغ قوة شرطة يصل قوامها إلى ٠٠٠ ١٤ شرطي بحلول عام ٢٠١١. وتم بالفعل تدريب وفحص أكثر من ٠٠٠ ٩ شرطي، وهناك قرابة ٥٠٠ شرطي سيتخرجون بحلول النصف الثاني من هذا العام.

وستواصل الولايات المتحدة العمل مع البعثة للمساعدة في توسيع المرافق على صعيد أكاديمية الشرطة الوطنية وإنشاء مركز تدريب متخصص في القيادة هناك. وحتى تكون هايتي آمنة، سيقتضي الأمر وجود قوات شرطة تَمسك بزمام أمرها بنفسها، وهذا سيتطلب أيضا جهودا مكثفة لإصلاح قطاع العدالة برمته لتناول مسألة ازدحام السجون وتعميق وتوسيع حكم القانون في جميع أرجاء البلد.

وهذا صحيح بالتحديد بسبب آفة الاتجار بالمخدرات القائمة حاليا، وهي آفة تضر بهايتي وبالمنطقة. وتعتقد حكومة بلادي أن التقدم الحقيقي يجب أن يتحقق هنا، لا سيما عن طريق مواصلة إضفاء طابع الاحترافية على الشرطة الوطنية الهايتية وغير ذلك من جهود تحقيق الاستقرار، والمساعدة المتلقاة من شركاء هايتي، بمن فيهم الولايات المتحدة، والمبادرات الرامية إلى التنمية المستدامة. وستزيد الولايات المتحدة من دعمها لجهود الشرطة الوطنية الهايتية من أجل مكافحة المخدرات والتي ستساعد على توسيع عمليات إنفاذ القانون في جميع أرجاء البلد. ونتطلع قدما إلى مواصلة العمل مع قوة إنفاذ القانون في هايتي والبعثة للتصدي لهذه التحديات الكبيرة.

وكجزء من جهودنا المشتركة، نحض حكومة هايتي على استغلال الفوائد المتأتية من القانون الثاني (HOPE II) الذي اعتمده مجلس النواب في الولايات المتحدة. وكما لاحظ الأمين العام، فإن القانون الثاني (HOPE II) يتيح ''فرصة كبيرة'' لدخول هايتي إلى سوق الولايات المتحدة. وهذا البرنامج يوفر لهايتي فرصة حيوية لتجاوز المساعدة والانتقال إلى نمو اقتصادي حقيقي، وفوق ذلك كله إيجاد فرص عمل يمكن أن تعزز التنمية المستدامة.

وتهنئ الولايات المتحدة قادة هايتي على جهودهم من أجل استعادة انتعاش بلدهم. ونقر بالتنمية السياسية البناءة التي تجري منذ عام ٢٠٠٦، ويسرني بشكل خاص أن يكون

بوسع زعماء المعارضة الإعراب عن آرائهم بحرية. أما انتخابات مجلس الشيوخ في ١٩ نيسان/أبريل فستكون إيذانا باتخاذ خطوة جديدة على درب التنمية الديمقراطية في هايتي. ويجب أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة. ونشكر البعثة على مواصلة دعمها للعملية الانتخابية في هايتي، ونحض حكومة هايتي على مضاعفة جهودها للنهوض بالحوار السياسي الذي يمكّن جميع الأصوات من الكلام والاستماع إليها.

وأخيرا، لا تزال حكومة بلادي ملتزمة بشدة نحو البعثة ونحو هايتي. ونحض القيادة الهايتية والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وغيرها من الأطراف على تعميق جهودنا المشتركة لدعم هذا البلد في الفترة الانتقالية الهشة.

وكما قال الأمين العام عن حق، فإن هايتي تقف عند مفترق طرق، أي نقطة تحول بين الخطورة والتجدد. وبمواصلة الجهود من جانب قادة هايتي، والتصميم الثابت لشعبها العظيم وزيادة الدعم من لدن المجتمع الدولي، يمكن لهايتي أن تمضي قدما نحو الأمن الدائم الذي سيديم نفسه بنفسه ونحو الديمقراطية التي تزداد جذورها تعمقا ونحو التقدم الاقتصادي لكي تختار كل هايتي طريقها في نهاية المطاف، ويتعين علينا جميعا أن نقوم بنصيبنا لمساعدة شعب هايتي على تحقيق النجاح.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه القاعة تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى السفير الدباشي والسفير شلقم على قيادتهما للمجلس في الشهر الماضي، وكذلك بالترحيب بكم، سيدي، لتوليكم الرئاسة هذا الشهر وبالتعهد بتقديم دعمنا لكم في جميع مساعيكم.

وإذ أنتقل إلى الكلام عن هايتي، نرحب بآخر تقرير للأمين العام (S/2009/129) وبكون، أنه والرئيس الأسبق كلينتون تمكنا من القيام بالزيارة. ونعرب عن امتناننا أيضا لجميع الجهود التي بذلها الممثل الخاص، السيد هادي العنابي، الذي قدم لنا اليوم هذه الإحاطة الوافية والشاملة.

ونتفق مع تقييم الأمين العام وأعتقد أيضا مع التقييم الناشئ عن هذا المجلس ومفاده أن هناك جوانب تقدم إيجابية جدا. ولكن للأسف فإن التقدم الشامل قصر عما كنا نطمح إلى رؤيته. ويمكن أن يُعزى ذلك بصورة جزئية إلى الضربات المدمرة التي تلقاها البلد من الأعاصير والعواصف الاستوائية التي حدثت في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونأمل بفضل دعم المجتمع الدولي أن تتواصل بقوة جديدة جهود الحكومة التي قوضتها تلك الكوارث بشدة.

إن تنصيب حكومة جديدة وتعيين رئيس الوزراء بيير - لويس في أيلول/سبتمبر كان خطوة هامة إلى الأمام. وهي توفر إمكانية لتحقيق التقدم اللازم بشدة في عدد من المجالات. ونحض السلطات الهايتية على اغتنام الفرصة ومواصلة عملها بروح المبادرة والروح البناءة لتناول القضايا الدستورية والتشريعية والميزانية التي تحول حاليا دون إحراز تقدم في قطاعات رئيسية. ونشجع بقوة أيضا السلطات على تسخير الخبرة الفنية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وغيرها من الوكالات المتواجدة في الميدان باتخاذ خطوات مبكرة ومحددة في المجالات الرئيسية.

وكما لاحظ المتكلمون الآخرون، فإن ضمان الاستقرار الدائم في هايتي يتوقف في نهاية المطاف على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكما يقول الأمين العام في تقريره، فإن المستويات الحالية من الفقر لا تتماشى مع الاستقرار في الأجل الطويل. فالتعاون مع المجتمع الدولي جزء جوهري في إحراز تقدم في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، علينا التسليم

بأنه ليس من دور البعثة أن توفر التنمية، والدور الريادي في ذلك يجب أن تقوم به العناصر الفاعلة الأخرى والمنظمات ارتكازا على تقسيم معقول للعمل ومن دون ازدواجية في الجهود وبالتنسيق المناسب.

غير أن الاستقرار الدائم يتوقف بشدة على الأمن، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل في المحضر إعجابنا بالعمل الذي قام به قائد القوات المغادر، اللواء دوس سانتوس كروز. فخلال فترة وجوده في هايتي، شهدنا تحسنا كبيرا في الحالة الأمنية. ومن الجدير بالذكر أن إعادة بسط سيطرة الحكومة على المناطق المحظورة سابقا إنجاز كبير حقا.

إن البعثة تحت القيادة المقتدرة للممثل الخاص تقوم بدور هام في الحياة اليومية في هايتي، ونقر بأن دعم البعثة لجهود الحكومة. وفي الوقت الراهن، لا يزال وجود البعثة جوهريا لصون الأمن والاستقرار. ولكن غايتها الشاملة تتمثل في تمكين السلطات الهايتية في نهاية المطاف من تولي المسؤولية عن أمنها. ونحث البعثة على مواصلة رصد وقياس تقدمها وفقا للمعايير الحالية. وهذا أمر حيوي للوقوف على التقدم المحرز في هايتي بشكل عام، وتحقيق كفاءة أكبر للبعثة، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها التخطيط على نحو معقول وبعناية للخطوة المقبلة. ونتطلع قدما إلى استعراض نواحي التقدم وفقا لتلك المعايير في غضن ستة أشهر.

بيد أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتقدم الذي تحقق في تحسين قدرة الشرطة الوطنية الهايتية. ونرى أن من المهم الإبقاء على وتيرة التجنيد والتدريب والإسراع بها كلما أمكن.

ويتيح مؤتمر المانحين القادم في واشنطن فرصة هامة لإبراز ضرورة أن يمد المجتمع الدولي يد العون لشعب هايتي لكي يقف على قدميه. ونشجع جميع المشتركين على تحسين التواصل بين القيادة الهايتية والمجتمع الدولي في المسائل المتعلقة بالمعونة. ومن الصواب أن يتمثل هدفنا في ضمان تدفق التمويل إلى هايتي بشكل يعتمد عليه. ولكن من المهم أيضا أن يوجد تنسيق بين المانحين وأن تنظم المساعدة تنظيما جيدا وأن تُستهدَف بها القطاعات ذات الأولوية.

وأود أن أختتم بتكرار شكري للممثل الخاص العنابي ولفريقه في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بأكمله. ونعرب عن أملنا في أن ينقل شكرنا إلى الفريق. كما نأمل بشدة أن يتحقق تقييمه بشأن قرب اجتياز المنعطف. وسنعمل داخل المجلس وبالاشتراك معه على بلوغ ذلك.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر للسيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إحاطته الإعلامية.

قد يذكر الأعضاء أن مجلس الأمن قام بزيارة إلى هايتي في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس، بعد زيارة الأمين العام إلى ذلك البلد. وكانت زيارة مجلس الأمن لهايتي مفيدة في تمكينها المجلس من إجراء تقييم ميداني للحالة على أرض الواقع وتقدير حجم التحديات التي تجري مواجهتها حاليا في البلد المذكور. وطمأنت تلك الزيارة خاصة شعب هايتي إلى دعم المجتمع الدولي لجهوده، كما أسهمت في توثيق علاقة العمل الطيبة بين الأمم المتحدة وشعب هايتي.

ومن هذا المنطلق، نثني على الممثل الخاص للأمين العام وعلى مساعديه لما يؤدون من عمل في تنفيذ الولايات المناطة بالبعثة. ونثني كذلك على حكومة وشعب هايتي لما يبذلان من جهود لتحقيق التنمية المستدامة والدائمة.

ونحيط علما بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن فيما يتعلق بحالة الأمن في هايتي. ونرى من المشجع أن ذلك لم يتحقق بتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية فحسب وإنما أيضا

بتحسين علاقة العمل الوثيقة بينها وبين البعثة. ونثني لذلك على البعثة لإسهامها، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية، في تفكيك العصابات المسلحة المسؤولة عن جانب كبير من العنف، وخاصة في سيتي سولي. فلقد خفض ذلك من النشاط الإجرامي، كعمليات الاختطاف، إلى حد ملموس، وساعد على استعادة درجة من الثقة العامة.

وعلى الرغم من هذا التقدم، يساور وفدي القلق إزاء استمرار ما يتعرض له الاستقرار العام في هايتي من خطر الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، اللذين كان لهما تأثير ضار على الاستقرار وحسن إدارة الأمور والتنمية. وفي هذا الصدد، نحث الشركاء في التنمية، ومجموعة أصدقاء هايتي، والمجتمع الدولي بصفة عامة على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة حكومة هايتي على السيطرة على حدودها.

وتعرب أوغندا عن تقديرها للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لانتخابات مجلس الشيوخ في هايتي المقرر إجراؤها في ١٩ نيسان/أبريل. ومن الجدير بالثناء قيام الأمم المتحدة بطبع أوراق الاقتراع وتدريب موظفي الانتخابات، فضلا عن العملية الجارية لإرسال ١٢ ٠٠٠ مجموعة مواد انتخابية إلى مراكز الاقتراع. غير أن القلق يساورنا إزاء ما يبدو من وجود حالات توتر سياسي بين الأحزاب المتنافسة، وعلى وجه التحديد إزاء الحظر الذي يفرضه المجلس الانتخابي المؤقت على مرشحي الفصيل المتمرد فانمي لافالاس. وندعو السلطات في هايتي إلى أن تبذل جهدا إضافيا لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وفي الموعد المحدد. ومن شأن هذه الانتخابات أن تشكل ركنا من أركان المصالحة والديمقراطية. وينبغي لذلك أن لا يدخر وسع للاستفادة بالاستعداد الذي يبديه كل من الجهاز التنفيذي والبرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني للدخول في حوار بناء من أجل إرساء الأسس لاستقرار هايتي وتنميتها في الأجل الطويل.

ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي، بدعم من المجتمع الدولي، في مجالي الإنعاش والتنمية، ولتعزيز مؤسسات الحكومة الرئيسية، كتعزيز إدارة الجمارك بغرض زيادة الإيرادات المتحصلة. وسوف يتيح ما يدرّه هذا التحسين من موارد متزايدة لحكومة هايتي إمكانية المحافظة على المؤسسات وتوفير الخدمات الضرورية لشعبها.

غير أن التحديات ما زالت كبيرة. ونهيب بالشركاء في التنمية وبالمجتمع الدولي بأسره تقديم الدعم لاحتياجات هايتي الإنمائية الفورية، وتقديمه بصفة خاصة لاحتياجات البلد الإنمائية في الأمد الطويل تيسيرا لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. ونحث الجميع على المشاركة في مؤتمر المانحين المقرر عقده في واشنطن في الفترة يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل من هذا العام.

وقد أحدثت الأعاصير التي أصابت هايتي في شهر أيلول/سبتمبر بالبلد تدميرا كبيرا وأثرت تأثيرا شديدا على فئاته السكانية. ونحن نثني على البعثة والوكالات الإنسانية التي هبت لمساعدة هايتي. كما نثني على شعب هايتي وحكومتها لما أبدياه من مرونة تحت ظروف بالغة الشدة.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية، أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، ونحن واثقون من أنكم ستقودون أعمالنا بكل فاعلية، ونتطلع إلى العمل والتعاون معكم خلال هذا الشهر.

كما أشكر الزملاء الذين سبقوني على الكلمات الرقيقة التي وجهوها لوفدي. ونشكر أيضا السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الشاملة والقيمة، ونثني على جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تحت قيادته.

إن هايتي من المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ وقت طويل، وللأسف ما زالت على جدول الأعمال لأنها لم تتعاف بعد من آثار الصراع، فالوضع الأمني ما زال هشا، والوضع الاقتصادي والاجتماعي يعاني من آثار الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها البلاد وأدت إلى خسائر مادية كبيرة، وانخفاض مستوى المعيشة لأغلب السكان. ولذلك فالأمر يتطلب جهدا دوليا متضافرا لمساعدة حكومة هايتي على إصلاح الوضع الاقتصادي والدفع بوتيرة التنمية باعتبارها عنصرا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في البلاد وبناء السلام. ولكن ذلك لن يتم إلا من خلال قيام حكومة هايتي بوضع استراتيجية واضحة للتنمية، تكون الحكومة مسؤولة عن تنفيذها بدعم من الشركاء الدوليين.

ونسجل بارتياح بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة، مثل فتح قنوات الحوار والدعوة إلى المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف، وخطوات متعلقة ببسط سلطة الدولة، والاتفاق مع البرلمان بشأن برنامج العمل التشريعي المشترك لعام ٢٠٠٩، الذي نأمل أن يتم تنفيذه. ونرحب بالتحسن المستمر في الوضع الأمني والتقدم المحرز في مجال تعزيز الشرطة، وكذلك بتراجع الأنشطة الإجرامية، ولا سيما عمليات الاختطاف. ونثني أيضا على الدور الذي تقوم به قوات الجيش والشرطة الوطنية بالتنسيق مع الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وتهيئة بيئة آمنة ومستقرة يمكن فيها تحقيق تقدم في العملية السياسية وتعزيز الأمن العام.

إننا نتفق مع الأمين العام في أن هناك إنجازات مشجعة، ولكنها تبقى هشة وعرضة للانهيار. لذلك يساورنا القلق إزاء استمرار الانقسامات السياسية، وندعو حكومة هايتي وجميع الأطراف السياسية إلى تسوية خلافاتها، بما في ذلك خلافاتها حول الأحكام الخلافية المتضمنة في دستور عام ١٩٨٧، عبر الحوار والمصالحة واتباع نهج تعاوني بنّاء. كما نأمل في أن تُكلل بالنجاح الجولة الأولى من انتخابات مجلس الشيوخ في التاسع عشر من الشهر الحالي.

نحن ندرك تماما أن سلسلة الأعاصير والعواصف المدارية المدمرة التي تعرضت لها البلاد في الآونة الأخيرة أوجدت ظروفا معيشية صعبة لأغلب الشعب الهايتي وفاقمت من أعباء الدولة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وقد لمسنا هذا خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها بعثة مجلس الأمن للمناطق المتضررة في البلاد. وأكد للبعثة جميع المحاورين أنه لا يمكن فصل الاستقرار الأمني عن الوضع الاقتصادي والتنمية، وأن ذلك يستوجب تضافر جميع السلطات الهايتية والتعاون بين مؤسسات الدولة المختلفة بمشاركة المجتمع الدولي، حتى تتمكن هايتي من مواصلة التصدي للتهديدات المحتملة، سواء كانت على المستوى الأمني أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

ونعتقد أنه من المهم أن تجد المقترحات التي قدمها العلامة بول كوليير المتعلقة بتدابير تحقيق الانتعاش الاقتصادي الطويل الأجل في هايتي، وكذلك الاستراتيجيات القائمة المتعلقة بالحد من الفقر في البلد، كل الاهتمام اللازم للدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام. وفي هذا الإطار أيضا، نعتقد أن الدول المجاورة يمكن لها أن تقوم بدور هام بالتوازي مع جهود الجهات المانحة والمجتمع الدولي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، الأمر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار المستدام لهايتي.

نشاطر الأمين العام بأن المساعدة لن تكون مثمرة إلا إذا واجه الهايتيون بأنفسهم ما يعترضهم من تحديات طويلة الأجل بنفس مستوى العزيمة وروح التوافق الذي أبدوه فور حدوث العواصف والأعاصير في العام الماضي.

ونأمل أن يحقق مؤتمر المانحين المقبل في واشنطن النجاح وأن يوفر التمويل اللازم للمجالات ذات الأولوية.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود في البدء أن أتوجه إليكم، سيدي، شخصيا وإلى الفريق العامل معكم بالتهانئ الصادقة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن أؤكد لكم تعاوننا التام معكم. أود كذلك أن أهنئ السفير عبد الرحمن محمد شلقم وسائر وفد الجماهيرية العربية الليبية على الرئاسة الممتازة للمجلس خلال الشهر الماضي.

وأشكر أيضا السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

بينما كان المجلس يناقش الحالة في هايتي في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كان ذلك البلد يتكبد خسائر جمة جراء الأعاصير والفيضانات التي ضربت البلد خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. واليوم، كما يؤكد الأمين العام في تقريره (S/2009/129)، فإن الحقيقة المؤلمة الماثلة أمامنا تشير إلى أنه، على الرغم من بعض التقدم المحرز، لا تزال الحالة العامة في هايتي تدعو للقلق، نظرا لهشاشة مؤسسات الدولة وجهاز الأمن، بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية. ومع ذلك، ينبغي أن نسلّم بأن الأجواء السياسية قد تحسنت بشكل عام تحسنا ملحوظا، وإن كانت الانقسامات والتوترات لا تزال قائمة بين الأحزاب السياسية.

إن الاستقرار السياسي شرط لازم لهايتي، وبخاصة بالنظر إلى الاستحقاقات السياسية الهامة خلال العامين القادمين، ومنها تنظيم انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية، بالإضافة إلى الإصلاح الدستوري. ولذلك، يتعين على كل العناصر السياسية الفاعلة والمجتمع المدني بذل أقصى الجهود لتهيئة مناخ من السلام عن طريق الحوار الذي لا يستثني أحدا. كما يتوجب على الحكومة أن تعين على بلوغ ذلك الهدف بتهيئة الظروف اللازمة لتنظيم تلك الانتخابات بصورة فعالة وذلك، بشكل خاص، من خلال كفالة الأمن والحرية والديمقراطية والشفافية.

على الصعيد الأمني، نلاحظ بمزيد من الارتياح تفكيك عدد من العصابات المسلحة وتناقص عدد الجرائم المرتكبة، لا سيما عمليات الاختطاف. وفي هذا السياق، نشيد بالمساهمة القيّمة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي ساعدت على تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وإصلاحها. ولكن، مع كل هذه الإنجازات، لا تزال القوة الحالية للشرطة، على كل مستوياتها، غير كافية لصون الاستقرار في البلد. وفي الواقع، لاحظ مجلس الأمن، أثناء الزيارة التي قام بها مؤخرا، أن قوة الشرطة الوطنية الهايتية تعاني نقصا في الأفراد المؤهلين وفي المعدات الضرورية لمراقبة الحدود والسيطرة عليها. ومن شأن ذلك أن يقلل إلى حد بعيد من كفاءة الجهود المبذولة لمحاربة تجارة المخدرات المستفحلة. وعلى المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، أن يوفر للبعثة الموارد الكافية لتمكينها من الاستمرار في برنامجها وتحقيق الهدف المتمثل في إعداد ١٤٠٠٠ شرطي مدرب بحلول عام ٢٠١١.

إن استعادة سلطة الدولة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان أمور لا يمكن تحقيقها دون القيام بعملية إصلاح واسعة للنظام القضائي. ولذلك، نحث الحكومة على الاستمرار في تنفيذ خطتها لإصلاح النظام القضائي. وهنا نود أن نعرب عن ارتياحنا لإعادة فتح كلية القضاة في ١٢ آذار/مارس.

أما فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فإن كوارث عام ٢٠٠٨، كما يؤكد تقرير الأمين العام، قد خلفت آثارا عميقة على الإنسان والبنى

التحتية الاجتماعية – الاقتصادية في هايتي. ويشكل ذلك عبئا ثقيلا على بلد يعيش غالبية سكانه تحت خط الفقر، إلى جانب تعرضه لأزمة غذائية واقتصادية حادة على نحو لم يسبق له مثيل.

وما من شك في أن الانتعاش الاقتصادي هو من صميم مسؤوليات حكومة وشعب هايتي أولا وأخيرا. ولكن الحقيقة أيضا أن ذلك يتطلب موارد مالية ضخمة ليس في مقدور الدولة توفيرها بمفردها. لذلك، نوجه النداء إلى المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة، وإلى القطاع الخاص في هايتي، لدعم الحكومة، وخاصة من خلال توفير فرص العمل.

إن مبادرة عقد مؤتمر رفيع المستوى للمانحين في واشنطن في وقت لاحق من هذا الشهر تأتي في أوانها تماما. ونأمل في أن يتخذ هذا المؤتمر قرارات هامة وعاجلة من شأنها مساعدة هايتي على تلبية الاحتياجات الإنسانية والسعي لتحقيق انتعاش اقتصادي.

ويود وفدي أن يعرب عن ارتياحه لما يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام ومنسوبو بعثة الأمم المتحدة من عمل هام في هايتي، في ظروف صعبة غالبا، وأن يشجعهم على ذلك. ونحث مجلس الأمن على تقديم الدعم لهم في مهمتهم، كما ندعو بلدان المنطقة إلى التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة، وبخاصة في مجال مراقبة الحدود.

ونشكر البلدان التي تساهم بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ونطلب منها مواصلة مشاركتها في مساعدة هايتي على تحقيق الاستقرار الدائم لصالح الجميع، ولا سيما بلدان المنطقة. ونطلب من كل الدول أن تبذل ما بوسعها للوفاء بتبرعاتها المعلنة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونطلب أيضا من حكومة هايتي أن تعمل على تعزيز الحكم الرشيد كي يتمتع البلد بثقة المجتمع الدولي ودعمه.

في الختام، نشكر الولايات المتحدة والمكسيك على إعداد مشروع البيان الرئاسي، الذي يحظى طبعا بتأييدنا التام.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأهنئ أيضا الممثل الدائم لليبيا على إتمام رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس بنجاح.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم بالشكر للسيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى جهوده المتواصلة والحثيثة على رأس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

مناقشة اليوم تجري في وقت مناسب حقا، لأن بعثة مجلس الأمن قد عادت لتوها من هايتي ولأن الجولة الأولى للانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ ستعقد في غضون أسبوعين. وبالإشارة إلى رحلتنا إلى هايتي، أود كذلك أن أشكر الممثل الدائم لهايتي على حسن الضيافة التي حظينا بها في بلده، وأن أشكر الممثل الدائم لكوستاريكا على تنظيمه بعثة مجلس الأمن بهذه الطريقة الفعالة.

تولي تركيا أهمية قصوى لتحقيق الاستقرار في هايتي وتدعم بعثة الأمم المتحدة بالكامل. لقد أسهمنا في هذه البعثة منذ إنشائها، وعما قريب ستنضم مجموعة أخرى من الشرطة الأتراك إلى المجموعة الموجودة أصلا في هايتي. وسيخدم الشرطة الأتراك هؤلاء إلى جانب الجنود والشرطة من البلدان المساهمة الأخرى في هذه الأوقات العصيبة في هايتي.

ويحدونا الأمل بأن الانتخابات الجزئية المقبلة لمجلس الشيوخ لن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وإنما إلى الإسهام في تعزيز الفعالية المؤسسية في هايتي. وكما يشير تقرير الأمين

العام (S/2009/129)، فإن استعداد القيادة السياسية في هايتي للعمل معا، لا سيما في التعامل مع آثار الأعاصير المدمرة، كان مؤشرا مشجعا بكل وضوح. وينبغي لهذا الشعور ألاّ يسود في حالات الكوارث الطبيعية فحسب، بل أيضا في محاولة حل المشاكل اليومية للهايتيين.

وفي هذا السياق، ينبغي أن تبقى الأمم المتحدة وبعثتها في هايتي متيقظتين، وعلى نحو ما شاهدنا، خلال زيارتنا، فإن الأسباب الكامنة وراء انعدام الاستقرار في هايتي – وهي الفقر المدقع والبيئة الاجتماعية – الاقتصادية الهشة – ما زالت لسوء الحظ السائدة في البلد. ولذا ننضم إلى النداء الذي وجهه الأمين العام إلى القيادة والشعب في هايتي لمواصلة العمل بروح من الإجماع والتعاون، وكذلك التعاون السياسي والحوار اللذين ظهرا بعد الأعاصير.

ومن هذا المنطلق، فإن نزاهة وشفافية وشمولية انتخابات مجلس الشيوخ المقبلة، وكذلك آليات الدولة بصورة عامة، ستكون لها أهمية قصوى. ومن ناحية أخرى، يتعين على المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن يواصلا مساعدة ودعم هايتي في هذه المساعي. وفي هذا الصدد، سيكون مؤتمر المانحين، المزمع عقده في واشنطن العاصمة، على جانب كبير من الأهمية لإظهار تصميم المجتمع الدولي على مساعدة هايتي، وبالتأكيد مد يد العون لبعثة الأمم المتحدة للاضطلاع بواجباتها.

إن التقدم الذي أحرزته شرطة هايتي الوطنية في الاضطلاع بمسؤولياتها بصورة كاملة، والمناخ السياسي في مرحلة ما بعد الانتخابات وأي تحسن قد يطرأ على الوضع الاجتماعي – الاقتصادي يمكن، من بين معايير أخرى، أن توجه تقييمنا في المستقبل للتخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي غضون ذلك، وبمعزل عن أي حوار مفاهيمي حول تعريف طبيعة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإن البعثة لا بد أن تبقى في البلد في المستقبل المنظور.

السيد سكراتيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تود كرواتيا أن تنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية وتعليقاته المفيدة. واسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالسيد العنابي وبالمكونين المدني والعسكري لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على العمل الكبير الذي اضطلعوا به لتحقيق الاستقرار بصورة عامة في هايتي.

وأود كذلك أن أرحب بوجود الممثل الدائم لهايتي وأن أشكره وحكومته على حسن الضيافة التي قدموها لأعضاء المجلس أثناء زيارتهم الأخيرة إلى هايتي، التي ترأسها السفير خورخي أوربينا من كوستاريكا.

لقد أعلنت كرواتيا تأييدها للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تؤمن كرواتيا بأن الاستقرار السياسي في هايتي شرط مسبق لأي حل دائم في ذلك البلد. وعندما اجتمعنا آخر مرة هنا لمناقشة هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، رحبنا بتشكيل حكومة جديدة في هايتي تحت القيادة القوية لرئيس الوزراء ميشيل دوفيفيير بيير – لويس، الذي واجه فورا، مع الرئيس بريفال، المهمة الصعبة لمحاولة جسر الهوة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وكان من المشجع، أثناء الزيارة التي قام بها المجلس إلى هايتي في الشهر الماضي، أن العديد من المتحاورين في الحكومة والبرلمان، وكذلك في المجتمع المدني والقطاع الخاص، قد أعربوا عن رغبة حقيقية في التغلب على الانقسامات القائمة، وذلك في العمل على حل المسائل ذات الأهمية الحرجة بالنسبة لمستقبل البلد. ونحن نرحب بذلك المؤشر المشجع على الاستعداد للعمل معا من

أجل الصالح المشترك، لا سيما بشأن المسائل ذات الأهمية التي لا خلاف عليها بالنسبة لهايتي، مثل عمل الجمارك والشرطة، وتعزيز سيادة القانون، والإصلاحات الدستورية، والتعليم، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والاستثمار.

إن المحك الحقيقي الأول للتماسك السياسي لهايتي سيأتي بعد بضعة أيام قصيرة مع الانتخابات المزمع إجراؤها في ١٩ نيسان/أبريل لثلث أعضاء مجلس الشيوخ في البلد. وبالرغم من المجازفة على المدى القصير بوقوع المزيد من التوتر السياسي، ندرك أن انتخابات مجلس الشيوخ هذه ستكون ذات أهمية حاسمة لأية مناقشات يجري التخطيط لها بشأن الإصلاحات الدستورية والتحسينات اللازمة لمؤسسات هايتي الديمقراطية، لأنه بدون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ هؤلاء سيبقى المجلس يفتقر إلى العدد المطلوب لسن القوانين اللازمة للإصلاحات. وانتخابات مجلس الشيوخ هامة أيضا للحفاظ على الجدول الزمني للانتخابات التالية لمجلس الشيوخ والانتخابات الأخرى المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٩. ونحن نرحب باستعداد الحكومة ومجلس الانتخابات المؤقت لتحقيق ذلك الهدف، وكذلك التزام مجلس الانتخابات بضمان أن تكون جميع الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وأن تعقد في الوقت المحدد.

ومن الطبيعي أن يسير الاستقرار السياسي جنبا إلى جنب مع الأمن الملموس. وتشجعنا عملية الالتحاق المتواصلة بشرطة هايتي الوطنية وتعزيز الروح المهنية فيها، والتي زاد عددها الآن إلى ما يجاوز بقليل ٩ ٠٠٠ شرطي، يشكلون ثلثي عدد الشرطة الـ ١٤ ٠٠٠، المتوقع تعيينهم بحلول عام ٢٠١١. ولئن كان هؤلاء الشرطة ليسوا قادرين بعد على أن يواجهوا بأنفسهم التحديات العديدة التي تهدد استقرار هايتي، فإننا نعتقد بأنهم بدأوا، بالدعم القادر والقوي من بعثة الأمم المتحدة، في السير على المسار الصحيح لبلوغ ذلك الهدف. وإن تعزيز ثقة الجمهور بشرطة هايتي الوطنية هو أيضا مؤشر جيد. ويحدونا الأمل أن تتمكن شرطة هايتي الوطنية، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة، من أن تعالج معالجة أفضل المسائل الملتهبة مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما فيها عمليات الخطف، التي هي أخطار معترف بأنها تهدد الاستقرار والتنمية في هايتي.

وينطبق ذلك أيضا على العمل المطلوب القيام به لإدارة حدود هايتي بصورة عامة والسيطرة عليها بشكل أفضل، لأنها تفتقر بصورة خطيرة إلى أبسط الهياكل الأساسية والمعدات. وبوسع الشركاء الإقليميين تحقيق المزيد من الاستقرار في هذه المنطقة من خلال تكميل واجبات البعثة في تسيير الدوريات البرية والبحرية المعززة بالمزيد من التعاون الحدودي الثنائي. والأهم من ذلك أن الأشهر الستة المقبلة ستكون بمثابة اختبار هام لسلطات هايتي بشأن ما إذا كانت قد حققت شروط الاستقرار المطلوبة قبل انتهاء ولاية البعثة الحالية في تشرين الأول/أكتوبر.

والإصلاحات القضائية خطوة أخرى هامة في تعزيز سيادة القانون في هايتي، التي هي شرط مسبق للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وترحب كرواتيا بافتتاح مدرسة القضاة في ١٢ آذار/مارس، الذي كان لنا شرف حضوره. ونتطلع إلى تحقيق التنفيذ الناجح للخطة الوطنية لإصلاح النظام القضائي، وكذلك إنشاء مجلس القضاء الأعلى على وجه السرعة. وهنا، تعتقد كرواتيا أيضا أن استمرار تقديم الدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لتعزيز القدرات الإدارية والحكومية لكفالة أن تبذل الحكومة المزيد من جهود الإصلاح هو أمر حيوي بالنسبة لتحقيق الاستقرار في هايتي على الأمد البعيد.

إن إحدى المهام الكبرى التي ما زالت ماثلة أمام حكومة هايتي هي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالحد من الفقر، وتعزيز التنمية والأمن الغذائي والبيئة وتوفير

فرص العمل أمور جميعها أولويات وطنية. وفي حين أن هناك توافقا واسع النطاق بين أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، على أن الحكومة هي التي ينبغي أن تؤدي دور الريادة في النهوض بتلك الأولويات، نأسف لأن الحكومة لم تضع حتى الآن خطة عمل تركز على إبراز أولويات البلد في هذا المجال.

ومن خلال استيعاب الدروس من الأعاصير المدارية المدمرة لعام ٢٠٠٨ وهشاشة الاستقرار في هايتي، حيث إن ثلث السكان ما زالوا يعتمدون على معونة الطوارئ، نأمل مخلصين أن تأخذ الحكومة ذلك بعين الاعتبار، لكي لا يتعرض للخطر ما تحقق من مكتسبات في سبيل توطيد الجبهة الأمنية لعدم إحراز تقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو بسبب تجدد الكوارث الطبيعية.

في الختام، نأمل للمساعدات الدولية لهايتي، بما في ذلك ما سيتقرر في مؤتمر المانحين المقبل الذي سيعقد في واشنطن، أن تحدث تغييرا إلى الأفضل بالنسبة لمستقبل هايتي، وذلك من خلال تقييم جوانب العجز المحتملة بغية تجنب المنزلقات التي تزعزع استقرار البلد. ونرحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام والرئيس السابق للولايات المتحدة، السيد كلينتون، لتسليط الضوء على احتياجات هايتي وإظهار تضامن المجتمع الدولي معها.

إن دور مجتمع المانحين له أهمية خاصة نظرا للإحصاءات التي تثير القلق البالغ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، والمتمثلة في تعرض ٣ ملايين من أبناء الشعب لانعدام الأمن الغذائي. ويحدونا الأمل أن تؤدي الاستجابة الدولية إلى عقد اتفاق حقيقي ومتسق يهدف إلى وضع المشاريع والاستثمارات الإنمائية التي توازن بعناية بين جوهر الملكية الوطنية وعملية تحقيق الاستقرار المتكاملة.

وعلى حكومة هايتي، من جانبها، أن تغتنم هذه الفرصة من خلال مواصلة اعتماد نهج تعاوني وشمولي تجاه الأمن الاقتصادي الطويل الأجل. ويتعين على الحكومة أن تساعد الشركاء الدوليين من خلال إزالة العقبات أمام الاستثمار الخاص، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء لجنة وزارية معنية بإدارة الأراضي، ووضع قانون جديد بشأن الملكية المشتركة، وتحديد الأراضي الخاضعة لملكية الدولة من أجل إنشاء مناطق محتملة للتصدير.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، اسمحوا لي سيدي أن أهنئكم على تولي المهام الكبرى لرئيس مجلس الأمن. كما أود أن أشكر الوفد الليبي على عمله الفعال في رئاسة المجلس خلال الشهر الماضي. ونود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية الموضوعية حول الأحداث الأخيرة في هايتي وعلى عرض تقرير الأمين العام بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129). إننا نتفق مع التقييم الأساسي للتقرير ومع التوصيات المتضمنة فيه.

لقد اتسم عام ٢٠٠٨ ببعض أقسى ما تعرض له شعب هايتي من محن. فقد وقعت أعمال شغب بسبب الجوع، وتلتها أزمة حكومية شديدة. وهبت عواصف استوائية مدمرة أودت بحياة ما يناهز ٨٠٠ شخص وأدت إلى خسائر اقتصادية هائلة. بوجه عام، تعرض ما لا يقل عن ٨٠٠ ٠٠٠ شخص للمعاناة بسبب الكوارث الطبيعية.

وأدت الأزمة العالمية المدمرة إلى تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب أصلا لشعب هايتي. وقد قامت بعثة لمجلس الأمن بالذهاب إلى هايتي في آذار/مارس من هذا العام. وكان هدفها التعبير عن الدعم لشعب وحكومة ذلك البلد في التغلب على التحديات التي يواجهانها، وأيضا للتشديد مجددا على استعداد المجتمع الدولي

لمواصلة تقديم المساعدة إلى شعب هايتي في مجال تحقيق السلام والأمن. كما أننا نشيد بالزيارة التي قام بها مؤخرا الأمين العام، بان كي - مون إلى هايتي ورافقه فيها رئيس الولايات المتحدة السابق، السيد بيل كلينتون.

ومن الأهمية بمكان أن يفعل شعب هايتي كل ما في مستطاعه من أجل تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة، وإجراء حوار سياسي واسع النطاق من أجل تحقيق التعاون الفعال بين جميع السلطات الحكومية. إننا نؤيد الخطة الموحدة لمؤشرات التقدم التي أعدها الأمين العام لهايتي للفترة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. ونحن على اقتناع بأن تنفيذ الخطة سوف ييسر تحقيق التقدم التدريجي في العمل بشأن مجالات الأولوية في هايتي.

ونعرب مجددا عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تؤدي دورا هاما في دعم القانون والنظام في البلد. ولقد ساعد حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في استعادة السيطرة على الوضع أثناء القلاقل التي وقعت في نيسان/أبريل، كما أنهم قدموا دعما شاملا لشعب هايتي للتخفيف من آثار الأعاصير المدارية. وفي هذا السياق، نود أن نعرب لرئيس البعثة، السيد هادي العنابي، وجميع موظفيه عن امتناننا لما تحلوا به من مهنية وتفان في جهود تقديم المساعدة لهايتي.

ولا بد لنا أن نلاحظ القدر الجيد من التعاون القائم بين البعثة وهيئات إنفاذ القانون في البلد. إن حفظة السلام وضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة يعملون معا بتعاون وثيق لحماية الحدود البحرية والبرية وفي مكافحة المجموعات الإجرامية. ويحدونا الأمل في أن تساعد دول المنطقة هايتي على التصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية ومكافحتها. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة الآن لتحسين الوضع المتعلق بحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد وإصلاح نظام العدالة ونظام السجون.

ومن أهم الأعمال التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي هي مساعدة البلد على إعادة بناء الهيئات الأمنية وإصلاحها. ونأمل أن تسمح الزيادة التدريجية لتعداد أفراد الشرطة الوطنية ببدء النقل التدريجي للمسؤولية إلى الشرطة الهايتية. وتقع المسؤولية الأساسية عن إرساء السلم والأمن في هايتي على عاتق الشعب والحكومة في البلد. ولكنهما ما زالا بحاجة إلى المساعدة الدولية. وعليه، فإننا نؤيد تمديد ولاية البعثة إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويضم مكون الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ضباط شرطة ومواطنين روس.

إننا نرحب بالمساهمة الكبيرة من جانب المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية وبلدان منطقة البحر الكاريبي في تقديم الدعم الشامل للشعب الهايتي. ونحن نعتبر أن مؤتمر المانحين المزمع انعقاده في واشنطن في ١٤ نيسان/أبريل سيكون حدثا هاما. وسيواصل الاتحاد الروسي دعمه لشعب وحكومة هايتي في بناء الدولة الديمقراطية المستقلة والمستقرة.

السيد لي لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أتقدم لكم وللوفد المكسيكي بتهانينا على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ويمكنكم الاطمئنان على التعاون الكامل من جانب وفد بلدنا. كما أود أن أتقدم بالتهاني إلى السفير الدباشي والسفير شلقم وسائر أعضاء الوفد الليبي على الطريقة الفعالة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وأود، على غرار الآخرين، أن أتقدم بأسمى آيات الامتنان إلى حكومة هايتي على ما أبدته من تعاون وحفاوة خلال زيارة بعثة مجلس الأمن لهذا البلد في آذار/مارس.

كما أود أن أشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيد هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية التفصيلية أمام المجلس اليوم. إن التقرير المتعلق ببعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى هايتي وتقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يقدمان صورة شاملة عن الوضع على الأرض.

ويشعر وفد بلدي بالتفاؤل إزاء التقدم التدريجي فيما يتعلق بأربعة من المعايير الخمسة التي تشكل جزءا هاما من العناصر التي لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار السياسي والأمن في هايتي. إننا نلاحظ مع التقدير وجود مؤشرات على الاستعداد المتجدد لدى قادة البلد للعمل معا بغية التصدي لطائفة العواقب التي أسفرت عنها أربع عواصف مدارية مدمرة، والتي زادت من تفاقمها الأزمة الغذائية والأزمة المالية العالميتان، وعادت مؤخرا إلى تأجيج التوتر المتعلق بالانتخابات الجزئية القادمة لمجلس الشيوخ.

ولكن بدون تحقيق التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، سيبقى التقدم المحرز حتى الآن في المعايير الأربعة هشا. ومن الضروري أن تقوم حكومة هايتي، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالعمل المتوازي على جميع الجبهات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الجبهة السياسية والأمنية، تقوم حاجة ملحّة إلى تعزيز توافق الآراء لضمان تحقيق الاستقرار، من جهة، وإلى مواصلة النهوض بالبرامج الخاصة بإصلاح قطاع الأمن وبناء القدرات المؤسسية، من جهة أخرى. وإن العنف الذي وقع في بورت - أو - برينس وبعض المدن الأخرى في نيسان/أبريل الماضي، والاتجار المتزايد بالمخدرات والأسلحة في جميع أنحاء البلد، يبينان بجلاء أنه يجب زيادة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية إذا أريد لها أن تصبح قادرة على حفظ الأمن العام ومواجهة الأخطار التي تهدد الاستقرار والأمن في البلد.

وعلى الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، فإن العواقب المترتبة على الكوارث الطبيعية التي عصفت بشدة بالبلد في عام ٢٠٠٨، بالاقتران بالمشاكل الاقتصادية المتأصلة، لم تعمل على تفاقم الظروف الاقتصادية المتردية بالفعل للأغلبية الكبرى من الهايتيين فحسب، بل أدت أيضا إلى عرقلة التنفيذ الكامل لاستراتيجية الحكومة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا المنعطف الخطير، نرى أن المشاركة الكاملة من جانب القيادة الهايتية والشعب الهايتي وتنفيذ استراتيجية اجتماعية واقتصادية قوية وشاملة تسعى لتعبئة الموارد المحلية، وتحقيق النمو، وخلق فرص العمل، وتخفيض حدة الفقر، وتحسين ظروف المعيشة، تحظى بأهمية قصوى لدى هايتي.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الفريق الأساسي لمواصلة دعم المشاريع الإنمائية في هايتي عن طريق الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف. ونشيد بالمشاركة المستمرة من جانب أصحاب المصلحة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، من قبيل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، في مساعدة هايتي على حفز اقتصادها وتحقيق الأمن الطويل الأمد. ونعرب عن تقديرنا لمبادرة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بعقد مؤتمر دولي للمانحين لصالح هايتي في هذا الشهر في واشنطن العاصمة، ونتطلع إلى نجاح الحدث.

وفي الوقت ذاته، نود أن نشدد على أنه في السعي من أجل ضمان السلام الدائم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة فإن المشاركة الدولية في هايتي لن يكتب لها النجاح إلا بالمشاركة الهايتية الكاملة في جميع مراحل العملية بهدف ضمان أن يتمكن الهايتيون في نهاية المطاف وفي القريب العاجل من إدارة شؤون بلدهم.

في الختـام، نقـر بـالجهود الدؤوبـة الـتي يبـذلها قـادة وموظفـو بعثـة الأمـم المتحـدة لتحقيـق الاسـتقرار في هـايتي لتقديم المساعدات المكثّفة للسلطات الهايتية في مجالات عديدة تتـراوح مـا بين تقـديم الـدعم المؤسـسي وتعزيـز الدولـة وإدارة الحـدود وسـيادة القـانون، مـن جهـة، والإغاثـة الإنـسانية والأنـشطة الإنمائيـة، مـن جهـة أخـرى. ونؤيـد توصـية الأمـين العام بأنه لئن كانت الشرطة الوطنية الهايتية تواصل تطوير قـدرتها علـى تحسين أدائهـا، فـإن بعثـة الأمـم المتحـدة لتحقيـق الاستقرار في هايتي ينبغي أن تواصل الاضطلاع بـدور هـام في المساعدة على حفظ الاستقرار والأمـن في هـايتي، وكـذلك في عملية المصالحة السياسية في البلد.

السيد إبنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزيـة): اسمحـوا لي أن أنضـم إلى الآخرين في تقديم التهنئة لكـم، سيدي الـرئيس، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن، وفي تقديم الشكر للرئاسـة الليبيـة لشهر آذار/مارس على ما اضطلعت به من أعمال.

نـشكر الـسيد هـادي العنـابي، الممثـل الخـاص للأمـين العـام، علـى إحاطتـه الإعلاميـة التفـصيلية وعلـى الجهـود المتواصـلة الـتي تبـذلها بعثتـه في المـساهمة في تحقيـق الـسلام والاسـتقرار في هـايتي. وتـود النمـسا أن تعـرب عـن تأييـدها للبيان الذي سيدلي بـه ممثـل الجمهوريـة التشيكية بالنيابـة عـن الاتحاد الأوروبي.

وتـشيد النمـسا بالتقـدم المحـرز فيمـا يتعلـق بالوضـع الـسياسي في أعقـاب التنظـيم النـاجح للانتخابـات الرئاسـية وتشكيل الحكومـة الهايتيـة في عـام ٢٠٠٦. لقـد أُحـرز تقـدم كـبير في ميـدان الحـوار الـسياسي وكـذلك في بـسط سـلطة الدولـة. ومـن أجـل تعزيـز تلـك التطـورات الإيجابيـة، لا يـزال مـن الحيـوي أن تواصـل الحكومـة الحـوار مـع جميـع الجهـات الفاعلة المعنيـة، بمـا فيهـا الأحـزاب الـسياسية والقطـاع الخـاص والمجتمع المدني.

ترحـب النمـسا بالتحـسينات الكـبيرة الـتي جـرت في قطاع سيادة القـانون. وبـسبب الـدور الهـام الـذي تـضطلع بـه بعثـة الأمـم المتحـدة لتحقيـق الاسـتقرار في هـايتي والتعزيـز التدريجي للشرطة الوطنية الهايتية، فقد تحسن الوضـع الأمـني في جميع أرجاء هـايتي. وقـد سـاهم ذلـك التنـسيق مـساهمة كـبيرة في تناقص حدة العنف والأنـشطة الإجراميـة في البلـد. ولـذلك تعتقـد النمـسا أن تعزيـز الـشرطة الوطنيـة الهايتيـة ومواصـلة تأهيلها يظل من الشروط الأساسية الـتي لا غـنى عنـها لتحقيـق الاستقرار والأمن في هايتي.

ويـسرنا أن نـشير إلى التقـدم المحـرز في تنظـيم الـسلطة القضائية عن طريق تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة، لكـن زيـادة النـهوض باسـتقرار هـايتي سـتعتمد أيـضا علـى تعزيـز الركـائز الأخـرى لنظـام سيادة القـانون. ونـشعر بـالقلق إزاء التحـديات الـتي تواجههـا الـسلطة القـضائية الهايتيـة لـدى اضـطلاعها بـالإجراءات القـضائية واسـتكمالها بخطـى سـريعة. وقـد نـتج عـن ذلـك ارتفـاع كـبير في عـدد الـسجناء في ظـل ظـروف صـعبة للغايـة. ونرحـب بإنـشاء الفريـق العامـل المعـني بإصـلاح الـسلطة القـضائية، ونأمـل أن يـساعد علـى الإسـراع بعملية الإصلاح القضائي.

أمـا بالنـسبة إلى النظـام القـضائي المتعلـق بجنـوح الأحداث، فهناك حاجـة إلى بذل المزيد مـن جهـود الإصـلاح. وتشارك النمسا بنشاط في وضع قـانون لجنـوح أحـداث، يعـد شرطا مسبقا لنظام شامل لحماية الأطفـال، وتـشجع الحكومـة الهايتية على مواصلة الاضطلاع بعملها في ذلك الصدد.

ثمـة عنـصر آخـر لـه أهميـة حيويـة لزيـادة الاسـتقرار في الوضـع الـسياسي في هـايتي وتحـسين تـشغيل مؤسـساتها الديمقراطيـة يتمثـل في الإصـلاح الدسـتوري، الـذي ينبغـي أن يعمل على إقامـة نظـام حكـم أفضل في هـايتي. إننـا نـدرك

مدى ضيق الوقت المتاح لهايتي، ونشجع القادة السياسيين في البلد على التوصل إلى التوافق الضروري في الآراء.

وفي ذلك السياق، فإن الانعقاد الناجح للانتخابات القادمة لتجديد فترة ولاية ثلث أعضاء مجلس الشيوخ يحظى بأهمية كبيرة ويشكل شرطا مسبقا لتحقيق الإصلاح الدستوري الضروري. ويجب بذل كل الجهود لضمان أن تكون عملية الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هايتي يظل محفوفا بالمخاطر بسبب الدمار الذي ألحقته الأعاصير التي هبت في العام الماضي، والأزمة الاقتصادية العالمية. وقد تدهورت الظروف المعيشية اليومية. ولا يزال الفقر والأمن الغذائي من المسائل التي تثير قلقا شديدا. وفي ذلك الصدد، سيشكل اعتماد السياسات الزراعية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج، والجهود المستمرة المبذولة لتنفيذ استراتيجية للإعمار والتنمية، إسهاما كبيرا في تحسين المناخ الاجتماعي – الاقتصادي في هايتي.

وتعتقد النمسا أن التعاون والشراكة على الصعيد الإقليمي يساهمان بشكل جوهري في فعالية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي ذلك السياق، ترحب النمسا بالمشاركة والملكية القويتين من جانب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وعن طريق مشاركة المنظمات الإقليمية، من قبيل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، يصبح اندماج هايتي في المنطقة مضمونا. وإن التقدم الجوهري الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي فيما يتعلق بالوضع الأمني في هايتي، يبرز الفوائد التي تتحقق لحفظ السلام من جراء مساهمات القوات العسكرية وقوات الشرطة التي تقدمها الجهات الفاعلة الإقليمية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد على أهمية الكفاءة في استخدام الزخم المتولد في التطورات الإيجابية الأخرى الجارية في هايتي. وقد قام الأمين العام، في زيارته الأخيرة لهايتي، بالتأكيد على أن هايتي والمجتمع الدولي أتيحت لهما الفرصة لتحسين الأوضاع في البلد. وفي ذلك الصدد، فإن المؤتمر الدولي المقبل للمانحين، الذي سيعقد في واشنطن العاصمة، يمثل فرصة لهايتي للحصول على أموال تكميلية لمواصلة عملية السلام وتحقيق الاستقرار التي تقوم بها.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يهنئ الوفد المكسيكي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن يشيد بالوفد الليبي على العمل الممتاز الذي أنجزه خلال الشهر الماضي. ونشكر السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، كما نرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/129) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

نود أن نشير إلى أنه حدث بعض التحسّن العام في الوضع الأمني على الأرض، وأن بعض التقدم قد أحرز في تنفيذ الأطر المعيارية الخمسة لتوطيد عملية تحقيق الاستقرار في هايتي. مع ذلك، وكما أشير إليه في تقرير الأمين العام وفي تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى هايتي، فإن الوضع لا يزال هشا. ولا تزال المشاكل مثل الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي تعرّض للخطر تحقيق الاستقرار الدائم في البلد.

نأمل أن تعزز حكومة هايتي قدرتها، بمساعدة من المجتمع الدولي، من خلال تدابير من قبيل إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية وتعزيز قدرة الشرطة ومراقبة الحدود وسن التشريعات وتعزيز الإصلاح القضائي وإدارة السجون وبذل المزيد من الجهود لمكافحة الفساد. ولبلوغ تلك الغاية، يتعين على الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والقطاع الخاص

والمجتمع المدني في هايتي تكثيف الحوار السياسي والتنسيق فيما بينها سعيا إلى تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والتنمية.

وندعو جميع الأطراف في هايتي إلى إبداء الإرادة السياسية لضمان أن تكون انتخابات مجلس الشيوخ المقبلة حرة ونزيهة وشاملة للجميع. وعلى مر السنين، قامت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بدور حاسم في ضمان الاستقرار في البلد، وسنواصل دعمنا للبعثة. وحتى يتحقق الأمن والاستقرار الدائمان في هايتي، يجب علينا أن نعتمد أولا وقبل كل شيء على حكومة هايتي وشعبها. كما نشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لهايتي في تحقيق عملية إعادة الإعمار الوطنية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ونتطلع إلى النتيجة الإيجابية لمؤتمر واشنطن للمانحين المقرر عقده في ١٤ نيسان/أبريل.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود، سيدي الرئيس، إذ أتكلم في أول جلسة يعقدها المجلس في شهر نيسان/أبريل تحت رئاستكم، أن أهنئكم وأن أهنئ وفدكم. وأنا متأكد من أن مهاراتكم وقدراتكم القيادية ستكفل نجاح عملنا. كما أشكر السفير شلقم والسفير الدباشي ووفد ليبيا على الجهود الجديرة بالثناء التي بذلوها خلال رئاسة المجلس في شهر آذار/مارس. وأود أن أرحب بحضور السفير رامدين، الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية، والسفير ميروريس، الممثل الدائم لهايتي، بين ظهرانينا.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129)، وممثله الخاص، صديقنا هادي العنابي، الذي أشكره على عمله رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وأرجو منه أن ينقل امتناننا إلى البعثة بأسرها. كما أود أن أشكره على دعمه خلال الزيارة التي قام بها المجلس لهايتي.

يرى وفد بلدي أن هايتي توفر للأمم المتحدة فرصة كبيرة لتحقيق النجاح وفرصة ثمينة للتعلم. فهي قصة طويلة وقضية معقدة، نظرا لما تطرحه من تحديات وما تنطوي عليه من مهام يجب القيام بها. ونتيجة لتزايد عدد عمليات حفظ السلام ومحدودية الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة وطبيعة التحديات التي نواجهها، والتي تتسم بتعدد الأبعاد والتعقيد، ما برح هذا المجلس والجمعية العامة والأمين العام يناقشون عمليات حفظ السلام. وفي ذلك السياق، تبرز هايتي بوصفها الأداة التي ينبغي أن تساعدنا على فهم أفضل لدور المجتمع الدولي في بناء عالم خال من العوز وخال من الخوف أيضا.

يعتقد وفد بلدي أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقوم بكل ما هو ضروري لمساعدة هايتي في كفاحها من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكننا نرى أنه لا يبدو أن حكومة هايتي وبعثة تحقيق الاستقرار تقومان بالجمع بين الإجراءات بطريقة تضمن استدامة التقدم المحرز. ويعلم المجلس تماما أن إجراءات المجتمع الدولي التي لم تدم في الماضي أجبرت هايتي مرارا وتكرارا على العودة إلى خوض غمار معارك اعتُبر الانتصار فيها قد تحقق بالفعل.

كيف لنا ألا نعترف بالتقدم الكبير المحرز في الأمن؟ من بوسعه إنكار أهمية تحسين السيطرة على أرض يستخدمها مهربو المخدرات وعلى حدود سهلة الاختراق أو مياه إقليمية تُستخدم لأغراض غير قانونية؟ كيف يمكننا أن ننكر قيمة التطوير المؤسسي في إقامة العدل؟ من لا يمكنه أن يدرك مزايا العمل للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية ولزيادة القدرة على معالجتها؟ كيف لنا أن نعترض على أهمية التشريعات

والمؤسسات الانتخابية القوية التي تضمن الحق في التصويت إذا كنا نطمح إلى تحقيق الديمقراطية السياسية؟

بوسعي الاستمرار في طرح قائمة طويلة من الأسئلة التي تبرر كل ما يجري القيام به في هايتي بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولكننا نعتقد أن الأسئلة الجوهرية والأهم لا تزال دون إجابات نهائية. ما مقدار ما يمكن الحفاظ عليه من الإنجازات التي حُققت إذا انخفض مستوى التعاون الدولي؟ هل سيتم الحفاظ على ما حُقق من إنجازات في مجال الأمن؟ هل سيكون بوسع الحكومة الهايتية أن تحافظ على مستوى مناسب من التجهيز لقوة شرطة قوامها ١٤ ٠٠٠ وعلى خلوها من الفساد؟ من سيبني الهياكل الأساسية الضرورية لمؤسسات العدالة؟ من أين ستأتي الرواتب والمعدات اللازمة لتشغيل تلك المؤسسات من دون المساعدة الدولية؟ هل بوسع هايتي تنظيم ثماني عمليات انتخابية منصوص عليها في قوانينها في غضون الأشهر الستة والثلاثين المقبلة؟

نرى أن مشكلة استدامة ما تحقق وما يجري بناؤه هي التحدي الرئيسي الذي نواجهه نحن معا: المجتمع الدولي وهايتي. إن انعدام التنمية الاقتصادية والاجتماعية يظل التحدي الأكبر أمام المجتمع الهايتي، وهو المجال الذي لم يحرز فيه المجتمع الدولي إلا تقدما محدودا جدا. وعلى الرغم من صحة أنه كانت هناك معدلات نمو إيجابية في السنوات الأخيرة، فإن من الصحيح أيضا أنها كانت محدودة. إن مجتمعا بفقر المجتمع الهايتي ينبغي أن ينمو بمعدلات أعلى بكثير.

ترى كوستاريكا أن المسؤولية النهائية عن تحقيق السلام والتنمية المستدامين تقع على عاتق أفراد شعب هايتي وقادتهم السياسيين والاقتصاديين والثقافيين. فهم في طليعة من يترتب عليهم الالتزام الرئيسي بالسير بالأمة كلها نحو تحقيق مستويات أعلى من التقدم. ويجب على حكومة هايتي، بقيادة الرئيس بريفال ورئيس الوزراء بيير - لويس والسلطات التشريعية والأحزاب السياسية، أن تنهض بمسؤولياتها في بناء بيئة سياسية ومؤسسية تعزز التحديث والتنمية. ولا يمكن أن يستمر النظام السياسي في هايتي في كونه العامل الذي يحد من تقدم البلد ويؤخره. وقد وافقت الجهات السياسية الفاعلة كافة، بما في ذلك المجتمع المدني، على التزامها بالعملية التي تشهدها هايتي اليوم.

يجب على الدولة الهايتية المضي قدما، بدعم من المجتمع الدولي، في توفير الخدمات الأساسية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، فضلا عن إعادة التأهيل البيئي. وننتظر الإصلاح السريع للمؤسسات وتبسيط العملية المكلفة للجدول الزمني للانتخابات التي هي عامل يزعزع الاستقرار. ونحن واثقون بأن القوانين ستصلُح قريبا لتسهيل المشاركة القيّمة للهايتيين في الشتات في تنمية بلدهم وإتاحة المجال لقيام الاستثمار الأجنبي بدور أكثر دينامية في هايتي.

كما تعتمد التنمية في هايتي على الفعاليات الاقتصادية. وعندما تتوفر الظروف اللازمة للاستثمار، يجب على أصحاب المشاريع الهايتيين - سواء الذين يعيشون في البلد أو الذين يحافظون على صلات مع وطنهم - السير على درب التحديث الاقتصادي. ولا بد للزراعة التي يقوم عليها اقتصاد هايتي اليوم من أن تتغلب على الركود ومستويات من الإنتاج المنخفضة جدا التي تعاني منها، وأن تتقدم نحو هدف الأمن الغذائي.

ويلزم وضع استراتيجية وطنية لتطوير رأس المال البشري. والقوة العاملة الفتية والوفيرة بحاجة إلى التدريب والتوظيف، قبل أن تقع في براثن اليأس وتؤدي إلى تأجيج عدم الاستقرار في البلد مرة أخرى.

ولا بد أن يركز مؤتمر المانحين الذي يعقد الأسبوع المقبل تركيزا قويا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان استدامة التقدم المحرز. وفي هايتي اليوم، توجد جميع مكونات النجاح والتعلم. وبالنسبة لشعب هايتي، تتيح المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي فرصة للتغلب على الشرور القديمة التي أعاقت تطوره. وبالنسبة للمجتمع الدولي، تشكل هايتي فرصة لتعلم العمل بشأن العديد من جوانب الحالات المعقدة والتمكن من تحقيق السلام المستدام والتنمية للعديد من ملايين البشر الذين ما زالوا يعيشون في حالة من اليأس في جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الممثل الدائم للمكسيك.

أشكر السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2009/129). ويود وفدي أن يعرب له عن التقدير لأعماله الجديرة بالثناء بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وأن يشكره على الملاحظات القيمة للغاية التي أبداها اليوم.

إننا نرحب بوجود زميلنا السفير ليو ميروريس، الممثل الدائم لهايتي. وإضافة إلى ذلك، أرحب بممثلي المؤسسات الدولية والهيئات والوكالات التابعة للمنظومة، التي يشكل عملها أمرا بالغ الأهمية لحاضر هايتي ومستقبلها، ألا وهي: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، التي ينضم إلينا ممثلوها اليوم.

وبالنسبة لبلدي، تتسم هذه المناقشة بأهمية خاصة، نظرا لأنها تبرز التزام مجلس الأمن الواضح نحو تحقيق الاستقرار السياسي في هايتي وتعميرها وتنميتها. ويقدم ذلك البلد نموذجا واضحا للاهتمام الشامل والحيوي الذي ينبغي إيلاؤه للعديد من حالات الأزمة المدرجة في جدول أعمالنا، وهو يتجاوز الفكرة الضيقة المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. ونظرا للبيئة العالمية غير المؤاتية، فإنها حالات أزمة لا بد أن نعتاد عليها.

وترحب المكسيك بالاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي للحالة في هايتي. وأظهر ذلك الزيارتان اللتان قام بهما مؤخرا الأمين العام بان كي - مون وبعثة مجلس الأمن بغية تجديد التزام المنظمة نحو البلد ودعمها لاستقراره. ونحن ممتنون على الدعم الذي تلقيناه في تلك المناسبة من السلطات والمؤسسات الهايتية والمجتمع الهايتي عموما.

ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه المناقشة حقا في تعزيز اهتمام والتزام أكبر من جانب المجتمع الدولي في مؤتمر واشنطن للمانحين المقرر عقده يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل، الذي سيكون مناسبة بالغة الأهمية لمستقبل البلد.

وترحب المكسيك بالتقدم المحرز في هايتي في مجالات مثل الميدان السياسي - الانتخابي، وتعزيز المؤسسات، وتوفير الأمن، وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك، فإننا نقر بأن التقدم المحرز ما زال هشا وبأن استدامته ستتوقف إلى حد كبير على إحراز تقدم فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية لشعب هايتي.

إننا، شأننا شأن الزملاء الآخرين، نحث حكومة هايتي ومجتمعها على بذل قصارى الجهد لضمان أن تكون العملية الانتخابية المقبلة لشغل المقاعد الشاغرة في مجلس الشيوخ، المقرر إجراؤها في ١٩ نيسان/أبريل، ممارسة ديمقراطية وتشاركية وشاملة. وستكون المساعدة التي تقدمها البعثة حاسمة في بلوغ ذلك الهدف. وبغية دعم إجراء تلك الانتخابات، قدم بلدي مؤخرا لمجلس الانتخابات المؤقت في هايتي مواد انتخابية لتنظيم وتطوير الانتخابات - صناديق

اقتراع ومقصورات وأثاثات مكتبية – وهي ستوزع في مراكز التصويت المنشأة في الإدارات الإقليمية التي يبلغ عددها ١٧ إدارة.

وتعتقد المكسيك أن إحدى المهام ذات الأولوية للبعثة هي تدريب الشرطة الوطنية الهايتية. وذلك عامل بالغ الأهمية إذا أردنا تهيئة جو من الأمن لسكان البلد وضمان الاستقرار في جميع أنحاء التراب الوطني. ولذلك، ترحب المكسيك بكون أن ذلك التدريب يتماشى مع الأهداف التي حددتها البعثة. وبالمثل، يسر بلدي أنه تمكن من الإسهام في تعزيز الشرطة الهايتية من خلال برامج التدريب على مكافحة الاختطاف.

إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي تتطلب تعاون المجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى. والجهود التي بذلت حتى الآن، على المستوى الثنائي ومن جانب مجتمع المانحين في المنتديات المتعددة الأطراف والمختلفة على السواء، قصرت عن الإسهام في التوصل إلى حل طويل الأجل للمشاكل المتصلة بنمو البلد وتنميته الاجتماعية.

ولذلك، فإن الأمر الملح هو إنشاء تحالف جديد بين هايتي والمجتمع الدولي. ويجب أن يقوم الترتيب الجديد على أساس الالتزامات المتبادلة. فمن ناحية، على السلطات الوطنية أن تضمن حصول شعب هايتي على الخدمات الأساسية وعلى سيادة القانون وعلى الحكم الرشيد؛ ومن ناحية أخرى، على المجتمع الدولي أن يستجيب بصورة أكثر حسما، على السواء فيما يتعلق بتقديم المعونة في حالات الطوارئ والمعونة الإنسانية وفيما يتعلق بالتعاون بغية تلبية الاحتياجات الهائلة للشعب الهايتي.

وبقدر الإمكان، ستشارك حكومة المكسيك بصورة حاسمة في الجهود الرامية إلى المساعدة على تعزيز قطاعات الصحة والطاقة والأمن والتعليم والزراعة. وإضافة إلى ذلك، ستزيد برامجنا لتقديم المعونة الإنسانية بإرسال الأدوية والأغذية. ويسرني أن أعلن قرار حكومة المكسيك بإنشاء الصندوق المشترك بين المكسيك وهايتي بغية حسم تنفيذ مشاريع التعاون التقني الثنائي والمعونة الإنسانية، التي سنشرحها بالتفصيل في مؤتمر المانحين المقرر عقده في واشنطن في ١٤ نيسان/أبريل.

وأخيرا، أود أنوه بالبلدان التي أسهمت إسهاما فعالا في رفاه شعب هايتي – والعديد منها ممثل هنا اليوم. وأناشد المجتمع الدولي مواصلة دعم السلام والأمن والتنمية في هايتي.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيدة سيلفي لوكا، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، التي تود أن تتكلم بصفتها رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة لوكا (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة فرصة المشاركة لي، بصفتي رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في هذه المناقشة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن هايتي.

وكما قيل من قبل عدة مرات صباح هذا اليوم، فإن هايتي تمر بمرحلة حاسمة. ومنذ أن تولت الحكومة الجديدة مقاليد السلطة، أحرز بعض التقدم: إذ يكفل الأمن العام بصورة أفضل؛ وتبذل جهود كبيرة لإنشاء الإدارات والمؤسسات التي يمكن أن تعزز سيادة القانون؛ ويعكف البلد على السير في طريق الحكم الفعال بغية مكافحة الفقر وحشد الطاقات البشرية للبلد. ومع ذلك، فإن عام ٢٠٠٨، مع أزماته في الغذاء والوقود وأعاصيره وعواصفه الاستوائية، ألحق ضررا جسيما بالبلد، الذي شهد انخفاضا بلغ نسبة ١٥ في المائة –– أو ٩٠٠ مليون دولار تقريبا –– من ناتجه المحلي الإجمالي.

فكيف يمكن، في ذلك السياق، ألا نخشى زعزعة جديدة للاستقرار وتجددا لأعمال للعنف السياسي؟ وفي الواقع، فإن الصلات بين التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والاستقرار السياسي ليست بحاجة إلى المزيد من البيان. ولن نتمكن من استدامة الاستقرار إلا بتنفيذ السلطات الهايتية لاستراتيجية للتعمير والتنمية، بدعم قوي من مجتمع المانحين. وبالتالي، من الحيوي أن يعمل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا لدعم ذلك البلد في مواجهة هذه التحديات.

لقد ظلت مسألة هايتي مدرجة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي طيلة ١٠ سنوات. وقد استُؤنف العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، والذي أُنشئ عام ١٩٩٩ لصياغة توصيات تتعلق بتحقيق التنمية على الأجل الطويل في هايتي. وفي آخر تقرير قدمه هذا الفريق الاستشاري المخصص إلى الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٨، لاحظ حالة عدم الاستقرار على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هايتي وسلّط الضوء على المصاعب المتعلقة بالأزمة الغذائية وأزمة الطاقة اللتين ألحقتا ضررا بالغا بالبلد. وشدد الفريق على أنه، لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، من الهام النهوض بالاقتصاد، وإيجاد فرص العمالة، وتعزيز تنمية المناطق الريفية، وتوفير الأغذية والخدمات الأساسية بالمجان لأفقر الفئات من السكان.

ولا تزال تلك التوصيات صالحة. والتقدم الذي أُحرز في هذه المجالات الرئيسية تحديدا هو الذي قُوّض بصورة بالغة جراء الأزمات والكوارث الطبيعية التي وقعت عام ٢٠٠٨، مما زاد من تردي الأحوال المعيشية للعديد من أبناء هايتي.

واقترح الفريق الاستشاري المخصص لهايتي ثلاث مجموعات من التوصيات لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي وزيادة أثر المعونة الإنمائية بشكل خاص. ونذكر من بين تلك التوصيات، أولا، تحسين التخطيط الإنمائي وتعزيز تنسيق المساعدات الدولية. وينبغي لمانحي هايتي وشركائها الإنمائيين أن يواصلوا تكييف برامجهم مع الحقائق في الميدان، وأن يكفلوا اتساق ما يقدموه من دعم مع الأهداف والاستراتيجيات التي وضعتها السلطات الهايتية، والإسهام بالتالي في تعزيز القدرات الوطنية.

وفي هذا السياق، من الملّح والضروري أن يقوم مؤتمر المانحين، الذي سيُعقد في واشنطن في ١٤ نسيان/أبريل القادم، بتعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل هايتي، وأن يسهم في تحقيق التنمية في هذا البلد على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

وتتعلق المجموعة الثانية من التوصيات ببناء قدرات المؤسسات الهايتية. وقد تم التأكيد على أهمية تعزيز عمليات الإصلاح المؤسسي، لا سيما في مجال العدالة وسيادة القانون، فضلا عن مجال الجمارك والإدارة العامة بصورة عامة.

وتركز المجموعة الثالثة من التوصيات على تحسين استخدام ما تسميه المجموعة الوسائل الدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوصي بمواصلة انخراط القطاع الخاص لانتزاع هايتي من الفقر من خلال إيجاد فرص العمالة في القطاع الهيكلي. كما تشدد المجموعة على الإسهام الذي يمكن للمهاجرين الهايتيين أن يقوموا به في تنمية البلد، ليس من خلال التحويلات المالية فحسب بل أيضا من خلال مهاراتهم ودرايتهم التقنية. وينبغي للمانحين، من جانبهم، أن يسهموا في تنفيذ الاستراتيجية التي وُضعت في إطار منظومة الأمم المتحدة على الأجلين القصير والمتوسط.

وســيتدارس المجلــس الاقتــصادي والاجتمــاعي، في دورته التي ستعقد في تموز/يوليه، في إطار استعراضه الوزاري السنوي، الموضوع المعنون ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي“. وفي هذا السياق، من الهام أن نذكّر بأن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية تظل محدودة للغاية في هايتي، وأن أوجه القصور فيما يتعلق بالصحة العامة، والخدمات الأساسية عموما، تشكل عائقا أمام الجهود المبذولة لكفالة تحقيق التنمية والنمو.

ومراعاة من المجتمع الدولي لأثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة على تحقيق الاستقرار، من واجبه أن يعمل بالتعاون مع السلطات الهايتية على تنمية هذا البلد وأن يعمل معها على الأجل الطويل. وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتمــاعي، لا ســيما مــن خــلال الفريــق الاستــشاري المخصص لديه، بزيارة هايتي في أيار/مايو، وسيواصل الالتزام بهذه العملية وبمساعدة البلد.

الــرئيس (تكلــم بالإسـبانية): أعطــي الكلمــة الآن للــسيد ألــبيرت رامــدين، الأمــين العــام المــساعد لمنظمــة الدول الأمريكية.

السيد رامدين (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أشكركم سيدي الرئيس، وأشكر مجلس الأمن، على إتاحة الفرصة لمنظمة الدول الأمريكية للتكلم في هذه الجلسة الهامة بشأن التطورات في هايتي. إن التزام المكسيك قائم منذ وقت طويل، ونحن نشكركم جزيلا ونشكر الدول الأعضاء الأخرى والمراقبين الدائمين في المنظمة على المساعدة التي قدمت إلى منظمة الدول الأمريكية خلال العام الماضي لتيسير عملنا في هايتي.

كما تؤكد هذه الدعوة الموجهة من مجلس الأمن التعاون القوي الجاري بين الأمم المتحدة وأمانة منظمة الدول الأمريكية في الميدان، في هايتي. وأود في هذه المرحلة أن أهنئ السيد هادي العنابي على القيادة التي يمارسها لدعم هايتي، والعديد من البعثات التي قامت بها قيادة منظمة الدول الأمريكية والمجلس الدائم للمنظمة في هذا البلد.

تمر جمهورية هايتي، كما سمعنا هذا الصباح، بظرف فريد وهام من تاريخها. ونعتقد أن هايتي، منذ الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٦ ومن خلال النهج الشامل الذي اتبعه الرئيس روني غارسيا بريفال، قد أوجدت بيئة سياسية مستقرة نسبيا؛ وأنها من خلال جهود الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، قد حققت تحسنا في الحالة الأمنية وتمكّنت من وضع برنامج اجتماعي واقتصادي للتعمير، من جملة تطورات إيجابية أخرى. وفي الوقت ذاته، وعلاوة على ذلك، يجب أن نقر بأنه لا تزال هناك تحديات، مثلما أشار إلى ذلك باقتدار الممثل الخاص هذا الصباح.

وتشكل في رأينا هذه التطورات الهامة، إلى جانب المستوى المرتفع والتاريخي للتضامن والدعم الدولي على صعيد نصف الكرة الأرضية، ركيزة مناسبة للبدء بعملية لإيجاد فرص العمالة والإنتاج والاستثمار وتوفير الدخل. وبينما كان التركيز منصبا في الماضي على تعزيز الديمقراطية وصونها، والعملية الانتخابية والحكم المستقر، نعتقد أن الوقت قد حان لإعادة توجيه جهودنا، بمساعدة القطاعات الخاصة المحلية والدولية، لإيجاد فرص اقتصادية من خلال مبادرات على الأجل القصير، وفي الوقت ذاته وضع الأساس لشق الطريق على نحو هيكلي صوب تحقيق النمو والتنمية من خلال الاستثمارات في التعليم والصحة والقطاع الزراعي والتخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية والحد منها.

وستواصل منظمة الدول الأمريكية، استنادا إلى الأولويات التي وضعتها حكومة هايتي، العمل في مجال

التسجيل المدني، لا سيما تعزيز العملية الانتخابية من خلال توفير بطاقات تحديد الهوية الوطنية للناخبين لأكثر من ٩٥ في المائة من السكان البالغين. ومن خلال هذه العملية، سنضع الأساس لأول عملية تسجيل عصرية تشهدها هايتي على الإطلاق. كما سنواصل دعم المجلس الانتخابي المؤقت خلال انتخابات مجلس الشيوخ الجزئية القادمة ولدى تحوله إلى مجلس انتخابي دائم. وسنواصل ما بدأنا به لبناء القدرات التجارية، ودعم التطور الذي تحقق مؤخرا واتخاذ مبادرات في مجال حقوق الإنسان، لا سيما لصالح الأشخاص المعاقين. كما سنواصل دعم السلطات الهايتية بشأن الطلب الذي قدمه الرئيس بريفال المتعلق بالإصلاح الدستوري، وربما في مجالات محددة من إصلاح القضاء وتعزيزه.

وفي أي إجراء من الإجراءات التي نتخذها، تعتقد منظمة الدول الأمريكية أنه يجب عليها أن تدرج فيها هدفا شاملا، وهو تعزيز مؤسسات الدولة وبناء القدرات، بغية تنفيذ برنامج هايتي للتعمير ذي الأولوية. كما نرى أنه من الأهمية بمكان أن نركز على استدامة التقدم، الذي سيحسن الثقة بين أبناء هايتي والمجتمع الدولي، وسيؤدي بدون شك إلى ازدياد الدعم.

ونرى أن المؤتمر الدولي للمانحين بشأن هايتي الذي سيُعقد في واشنطن العاصمة، والذي يروم هدفا مركزيا مشجعا للغاية يتمثل في وضع نموذج جديد للتعاون من أجل النمو وإيجاد الفرص، سيشكل لحظة مناسبة للجمع بين كل هذه الالتزامات من خلال اعتماد إطار للتعاون والشراكة الدولية بغية التنسيق الفعال بين آليات الحكم. كما نعتقد أنه ينبغي أن نواصل تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص داخل هايتي وخارجها، ومع القطاع الخاص عموما والمهاجرين الهايتيين.

وفي الختام، بينما تقع مسؤولية تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هايتي، أولا وقبل كل شيء، على كاهل هايتي ذاتها، نعتقد أنه من واجب المجتمع الدولي أيضا أن يدعم سياسيا وماليا عملية الحوار والتعمير في هايتي.

ولذلك، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا، بالنيابة عن الأمين العام خوسيه ميغيل إنسولزا، التزام منظمة الدول الأمريكية القوي تجاه حكومة وشعب جمهورية هايتي ودعمها الراسخ لهما في جهودهما لمواصلة تعزيز العملية الديمقراطية ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن لمصلحة شعب هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرو ميدرانو مدير مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في برنامج الأغذية العالمي.

السيد ميدرانو (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي جوزيت شيران، أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص امتناننا لمجلس الأمن لتوجيهه الدعوة إلى برنامج الأغذية العالمي لعرض آرائه بشأن ما تفرزه الحالة الراهنة في هايتي من تحديات وما تتيحه من فرص لأسرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن برنامج الأغذية العالمي مقتنع بأن المستويات الحالية من الفقر والحرمان والمعاناة، كما يصفها التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129)، من الواضح أنها لا تتواءم مع هدف الاستقرار الطويل الأمد. وحتى بدون المزيد من التهديدات المناخية المعاكسة، فإن الحالة الراهنة للبنية الأساسية في القطاع الصحي والصرف الصحي واستمرار انعدام الأمن الغذائي ينطويان على تحديات هائلة.

يعي المجلس جيدا أن ما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان لا تتوفر لهم الخدمات الصحية الأساسية ولا مرافق الصرف الصحي. ونصف السكان لا يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب. وقبل هبوب أحدث سلسلة من الأعاصير، كان الإنتاج الزراعي لا يفي إلا بما يتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من الاحتياجات، ومعظم المزارعين ينتجون طعاما لا يكفي سوى ما بين ستة إلى ثمانية أشهر في العام.

وتهدد الأزمة المالية العالمية بمزيد من التدهور بسبب النقص في التحويلات المالية. وتشير آخر التقارير إلى أن التحويلات إلى هايتي بدأت تنخفض في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وأنها انخفضت الآن بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وتشير التقارير أيضا إلى أنه يتم إنفاق ٧٧ في المائة من التحويلات في المتوسط على النفقات اليومية الأساسية متمثلة في المواد الغذائية والإسكان والماء والكهرباء والملابس والأدوية. ومن المحتمل أن يفوق أثر هذا التراجع في التحويلات الانخفاض الحالي في أسعار المواد الغذائية المستوردة، بما لذلك من آثار خطيرة على ضعف الأسر المعيشية وفقرها وجوعها.

وفي عام ٢٠٠٨، واستجابة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والكوارث الطبيعية والفقر المدقع، جمع برنامج الأغذية العالمي أكثر من ١٠٠ مليون دولار لضمان توفير المساعدة الغذائية لما يزيد على ٢,٥ مليون شخص في هايتي. وارتفع العدد الآن إلى ٢,٨ مليون شخص يواجهون باستمرار سوء التغذية وتهديدات تحيق بسبل عيشهم حيث لا يزال يتعذر عليهم الوصول إلى الطرق والأسواق ولا يمكنهم الحصول على الخدمات الأساسية.

ويعكف برنامج الأغذية العالمي على استعادة الأصول المجتمعية الرئيسية والبنية الأساسية في التجمعات السكانية الريفية والحضرية على السواء بتوفير التغذية الوقائية وعمليات التدخل على الصعيدين الاجتماعي والتعليمي لصالح النساء والأطفال والأشخاص الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي. ونحن نعتبر ذلك بمثابة تدابير لإقامة شبكة أمان لتحسين الحالة الغذائية والصحية مع تعزيز إمكانية الحصول على التعليم وحماية سبل كسب الرزق بالنسبة للفئات الأشد ضعفا.

وأعتقد أن من المهم جدا تسليط الضوء على حقيقة أنه، من أجل تعزيز فرص كسب العيش في المناطق الريفية، فإن برنامج الأغذية العالمي عقد العزم على العمل مع شركائه للتصدي للتحديات الكثيرة التي تحد حاليا من إمكانية شراء المواد الغذائية اللازمة لبرامجه من صغار المزارعين المحليين في هايتي.

وتمثل القمة المقبلة المعنية بهايتي المقرر عقدها في واشنطن العاصمة، فرصة كبيرة لصياغة نموذج جديد في ما يتعلق بالأمن الاقتصادي والاجتماعي. وبرنامج الأغذية العالمي ملتزم بتحقيق الاستقرار الاجتماعي - والاقتصادي والتنمية في هايتي في إطار الورقة الاستراتيجية لخفض الفقر وتقييم احتياجات ما بعد الكوارث والخطة التي ستقدمها حكومة هايتي في مؤتمر واشنطن.

ويدعو برنامج الأغذية العالمي بقوة، شأنه في ذلك شأن هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمانحين، إلى وضع إستراتيجية تركز على كفالة إمكانية الحصول على فرص العمل وعلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في قطاعات الصحة والتغذية والمواد الغذائية والتعليم لأفقر شرائح السكان مع إنشاء البنية الأساسية وتأمين الدخول والمواد الغذائية والاستدامة البيئية. وهذه الاستراتيجية مبنية على المشاركة بقوة لدعم سلطات هايتي في إدارة الحكم وقيادتها لعملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الحاسمة التي شرعت فيها.

ونحن نرى ونأمل بقوة ألا تؤدي هذه التدابير إلى تقليل خطر اندلاع المزيد من القلاقل المدنية فحسب، بل أن تمثل أيضا أفضل استثمار في مستقبل البلد.

ولئن كانت الحالة الأمنية في هايتي قد تحسنت منذ انتشار البعثة الذي بدأ في عام ٢٠٠٤، فإن شعب هايتي يحتاج بلا شك إلى المزيد من التحسينات الملموسة في حياته اليومية. إن فقر السكان وجوعهم ويأسهم لا يتماشى ببساطة مع الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ايفون تسيكاتا، المديرة القطرية لمنطقة الكاريبي في البنك الدولي.

السيدة تسيكاتا (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة للاشتراك في هذه المناقشة حول هايتي. أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة الأمنية في هايتي. وكما طلب مني، سأعرض بإيجاز برنامج البنك الدولي في هايتي وسأتطرق أيضا إلى تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة.

المشاركة الحالية لمجموعة البنك الدولي في هايتي تخضع لإستراتيجية مؤقتة لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وتقوم هذه الاستراتيجية المؤقتة على دعامتين تشملان الكثير من القضايا التي أشار إليها المتكلمون: أولا، إتاحة الأمل للسكان بمساعدة الحكومة على تقديم الخدمات السريعة المردود في مجال الخدمات الأساسية وخلق فرص العمل؛ وثانيا، استعادة مصداقية مؤسسات هايتي بتعميق الإصلاحات التي تعزز الحكم الرشيد في الأمد الطويل والتطوير المؤسسي.

وتضمنت الاستراتيجية المؤقتة برنامجا بكلفة ٦٨ مليون دولار بخمس منح من المؤسسة الإنمائية الدولية لعام ٢٠٠٧، تمت الموافقة عليها جميعا حسبما كان مخططا، في مجالات الكهرباء والإدارة الاقتصادية والمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية والتعليم وتقليل مخاطر الإصابة بالأمراض.

وفي عام ٢٠٠٨، رفع البنك الدولي مستوى دعمه ليتجاوز تقديرات الاستراتيجية بواقع ثلاثة أضعاف استجابة للصدمات الغذائية والمناخية. وزادت موافقات المؤسسة الإنمائية الدولية لذلك العام، تحديدا، إلى ٣٩ مليون دولار من خلال أربعة مشاريع في مجالات الإنعاش في حالات الطوارئ وتدريب المعلمين والتنمية المجتمعية الحضرية ودعم الميزانية والاستجابة للأزمة الغذائية.

وبالنسبة للمستقبل، فإننا نعكف حاليا على إعداد إستراتيجية مساعدة قطرية جديدة للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ وستعرض هذه الاستراتيجية على مجلسنا في حزيران/يونيه. وللاستراتيجية الجديدة ثلاثة محاور: أولا، تعزيز النمو والتنمية المحلية؛ ثانيا، الاستثمار في رأس المال البشري؛ ثالثا، تقليل درجة الضعف في مواجهة الكوارث. وتتميز هذه الاستراتيجية بنهج ذي شقين، يجمع بين بناء المؤسسات الطويل الأجل ودعم الحكومة في تحقيق نتائج سريعة ومرئية.

وحتى ونحن نعد الاستراتيجية، فإننا نقدم الدعم في مواجهة الآثار المدمرة على نحو استثنائي للعواصف والأعاصير الاستوائية التي هبت في آب/أغسطس الماضي. وعلى وجه التحديد، قمنا بإعداد وإقرار مشروع للطوارئ بكلفة ٢٠ مليون دولار لإعادة بناء الجسور ولتقليل أوجه الضعف وتمويل إضافي بقيمة ٥ ملايين دولار لإعادة بناء المدارس في حالات الطوارئ و ٥ ملايين دولار إضافية لإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي في المناطق الريفية.

وستعزز المؤسسة المالية الدولية، ذراع القطاع الخاص لدينا، التي ضخت سابقا استثمارات يزيد مجموعها على

٥٠ مليون دولار في هايتي، تنمية القطاع الخاص من خلال الإقراض المباشر والمساعدة الفنية على السواء. وستركز المؤسسة على ثلاثة قطاعات رئيسية: الأسواق المالية، حيث ستدرس تمويل التجارة ومنح القروض للمشاريع الصغيرة وتمويلها والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والتصنيع؛ والبنية الأساسية. كما ستقدم المساعدة الفنية بدراسة مهارات إدارة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناطق التجارة الحرة وتشجيع الاستثمار وتحسين مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال.

وبخصوص التعاون مع الأمم المتحدة، فإننا نعمل عن كثب مع الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية في هايتي على مستوى التنسيق العام بين المانحين وكذلك على المستوى المحدد لفرادى المشاريع التي نتشارك فيها. وأود أن أذكر أربعة أمثلة محددة بخصوص الأمم المتحدة.

المثال الأول هو مبادرة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والبنك الدولي لإعادة تأهيل البنية الأساسية في حي مارتيسان المضطرب في بورت - أو - برنس.

ولدينا أيضا شراكة قوية مع برنامج الأغذية العالمي في مجال خفض مستوى سوء التغذية. ولقد قمنا بعدد من البعثات المشتركة، ونعمل مع شركاء آخرين مثل اليونيسيف، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ونتيجة لتلك الاجتماعات، حدد المشاركون والوكالات عدة إجراءات معينة للأشهر المقبلة.

ونواصل العمل الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن مسائل تتعلق بالأغذية والزراعة وذلك عقب بعثتنا المشتركة العام الماضي إثر الأزمة الغذائية.

أخيرا، دعمنا حكومة هايتي من خلال بعثة مشتركة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن تقييم الاحتياجات بعد حصول الأضرار، وذلك إثر العواصف والأعاصير الأربعة المدارية. ومثلما ذكر متكلمون آخرون، فإن الخراب الناجم عن تلك الكوارث الطبيعية لم يسبق له مثيل. وهذه الحالة تتفاقم بفعل الأزمة المالية العالمية، حيث تظهر آثارها بالدرجة الأولى من خلال التحويلات المالية.

وفي الوقت نفسه، ثمة فرص أمام هايتي الآن. وحسبما ذكر الرئيس بوب زوليك خلال زيارته إلى هايتي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإن نجاح بعثة الأمم المتحدة في استقرار الحالة يجب أن ترافقه مكاسب إنمائية اقتصادية، بدعم قوي ثنائي ومتعدد الأطراف. ومؤتمر المانحين المقبل الذي يستضيفه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في واشنطن بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل يوفر فرصة هامة لهذا الدعم الدولي، ويظهر المجتمع الدولي على نحو ملموس دعمه لحكومة هايتي وشعبها. ونحن نحث على تقديم دعم قوي ومنسق ومتكامل من خلال مؤتمر المانحين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة دورا كوريا، المديرة العامة لإدارة البلدان الكاريبية في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

السيدة كوريا (تكلمت بالإنكليزية): إن هايتي أكثر بلد عرضة للخطر بين بلدان مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، إذ يشهد أعلى معدلات للفقر وبعضا من أكثر المؤشرات تحديا. هناك ٧,٥ مليون هايتي كانوا يعيشون تحت خط الفقر حتى قبل الأزمات المتعددة في عام ٢٠٠٨. ومع مجيء حكومة جديدة بوسائل ديمقراطية عام ٢٠٠٧، تصاعدت التوقعات وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد إيجابيا. وتم تخفيف قدر من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ولا شك في أن عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ساهم في ذلك الإنجاز.

ومـع ذلـك، أدت الـصدمات الناجمـة عـن أسـعار الأغذيـة والوقـود في عـام ٢٠٠٨ إلى انـدلاع أعمـال شـغب أطاحت بالحكومة ودفعت بالمزيد من الهايتيين إلى العيش في فقر مدقع. وتبين أن عام ٢٠٠٨ كان عاما صعبا بصورة استثنائية حتى وإن اعتبرنا تاريخ هايتي المضطرب. واستلزمت تلك الإحداث أن تنصب الجهود على الإغاثة من الكوارث. ولكـن الوقـت قـد حـان الآن لإعـادة إطـلاق اسـتراتيجية الحكومة لتحقيق النمو والحد من الفقر. وبغية كفالة أن تؤدي الاستراتيجية على نحو عاجل إلى تحسين رفاه أغلبية أبناء هايتي، فإن المطلوب تجديد الشراكة مع المانحين.

هذا هو الغرض من عقد المؤتمر في ١٤ نيسان/أبريل في مقر المصرف. ويسرنا أن نستضيف هذا المؤتمر، إذ أن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية هو المصدر الرئيسي المتعدد الأطراف للتمويل. وستسهم بلدان المصرف الأعضاء أكبر إسهام عندما تحظى هايتي بالمساعدات لتخفيف الديون في وقت لاحق من هذا العام. بيد أن ذلك سيتحقق من مصادر داخلية للتمويل. وفي مواجهة الصدمات التي حدثت عام ٢٠٠٨، ضاعف حكامنا المساعدات المالية لهايتي حيث بلغت ١٠٠ مليون دولار، فأعادوا تأكيد تضامن المؤسسة مع أكثر بلد عضو عرضة للخطر.

إن تقرير كولير الذي جاء بطلب من الأمين العام يشكل مدخلا رئيسيا للمؤتمر. فلقد ركز الانتباه على فرص النجاح في هايتي لو اتخذ إجراء منسق وعاجل في بضعة قطاعات ذات أولوية لتنفيذ استراتيجية تستهدف خلق الوظائف.

وسيسعى المؤتمر إلى كفالة التمويل لأجل إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. والمشاريع الحكومية ذات الأولوية تشمل الاستثمار في المدارس والمستشفيات ومحطات توفير المياه، إلى جانب تدابير تعمل على تعزيز الأمن الغذائي والحفاظ على البيئة استعدادا لموسم الأعاصير المقبل.

ومع ذلك، فإن مشاريع الأشغال العامة ليست المصدر الوحيد لخلق الوظائف. فالسلطات تستهدف أيضا الاستثمارات الخاصة لاستغلال الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق.

وسوف يسعى المؤتمر على نحو أخص إلى الحصول على تبرعات لدعم الميزانية. وعلى رغم الصدمات الخارجية لعام ٢٠٠٨، استطاعت السلطات الهايتية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والبقاء في المسار الصحيح إزاء الالتزامات في إطار برنامج صندوق النقد الدولي لتخفيف الديون. وبغية تجسير الفجوة المالية للسنة المالية الحالية، عمدت السلطات إلى اقتطاع ٧٥ مليون دولار من ميزانية الاستثمار، وسوف تلجأ إلى نيل ٥٠ مليون دولار لتجسير الفجوة المالية من المصرف المركزي. لذا، تسعى السلطات على نحو عاجل لنيل ١٢٥ مليون دولار دعما للميزانية.

أخيرا، سوف يرمي المؤتمر إلى تحقيق اتفاق على خطة جديدة للتعاون. والشراكة المتجددة تقوم على المساءلة المشتركة. وستلتزم السلطات الهايتية بالإصلاحات بغية تعزيز الحكم الرشيد وتوطيد بيئة الأعمال. والمانحون مدعوون إلى دعم تلك الإصلاحات التي ترمي إلى كفالة قدر أكبر من الاستدامة والفعالية مع العمل على تلبية لأولويات الحكومة وتوفير الموارد للميزانية.

وحسبما ذكر الأمين العام في مقال له ظهر مؤخرا في نيويورك تايمز، فإن أوان هايتي قد حان الآن. ونحن نتطلع إلى مؤتمر المانحين الذي سيعقد في ١٤ نيسان/أبريل للاستثمار في هايتي وتمهيد السبيل أمام مستثمرين محتملين للقيام بالشيء نفسه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد نيكي فابيانسيس، نائب المدير الإقليمي في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيد فابيانسيس (تكلم بالإسبانية): بصفتي عضوا في فريق المدراء الإقليميين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لمنظومة وكالات الأمم المتحدة، وبالنيابة عن المديرة ربيكا غرينسبان والفريق، أشعر بالامتنان لإعطائي فرصة التكلم في مجلس الأمن حول مسألة هايتي.

إن الزيارة التي قام بها مجلس الأمن، مؤخرا على مستوى عال لهايتي وزيارة الأمين العام بصحبة رئيس الولايات المتحدة الأسبق بيل كلنتون أوجدتا توقعات كبرى في هايتي ولدى المجتمع الدولي على حد سواء. وأدت الزيارتان أيضا إلى تهيئة بيئة تفضي إلى إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي الراسخ بنجاح هايتي وتنشيطه. ولقد أبرزت الزيارتان العمل الجيد الذي قامت به سلطات هايتي وشعبها، بدعم من المجتمع الدولي، لوضع البلد على مسار الانتعاش والتنمية بعدما شهد سلسلة من الأزمات والكوارث الطبيعية غير المسبوقة في عام ٢٠٠٨.

لقد تمكنت حكومة رئيسة الوزراء ميشال بيار – لويس من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات مالية دولية ومنظمات غير حكومية، استطاعت توفير استجابة قوية لأزمة الغذاء والفوضى التي سببتها الأعاصير التي خربت البلد. ومع ذلك، لا تزال هايتي تواجه تحديات هائلة. فالحكم ضعيف، والانتعاش بعد الخسائر والأضرار التي سببتها الكوارث الطبيعية بطيء. أما الإمدادات الغذائية فلا تلبي الطلب عليها.

إنها اللحظة المناسبة لهايتي إذا تحقق توافق في الآراء على ماذا يجب القيام به في السنوات المقبلة. لقد ساعدت ورقة استراتيجية الحد من الفقر على تحديد الأولويات الرئيسية الوطنية، والمبادرات والجهود المطلوبة لوضع هايتي على المسار المفضي إلى التنمية المستدامة والمفضي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، وبما يتوافق تماما مع استراتيجية الحد من الفقر، اتفقت حكومة هايتي في أواخر العام الماضي مع وكالات الأمم المتحدة على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهايتي للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١.

وتعمل الحكومة حاليا بنشاط لتحديد البرامج والجهود ذات الأولوية التي سيجري تناولها في واشنطن بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل خلال مؤتمر المانحين رفيع المستوى. وسيكون ذلك الحدث فرصة ليس لتجديد الالتزامات وزيادة الدعم الاقتصادي لهايتي فحسب، وإنما أيضا لمواصلة تعزيز استقرار البلد، لا سيما عن طريق تجديد الشراكة بين حكومة هايتي والمجتمع الدولي، وقبل كل شيء بين أبناء هايتي أنفسهم. ونحن على يقين بأن حكومة هايتي سوف تقدم في المؤتمر رؤية للمستقبل واضحة ومتفق عليها.

إن الحاجة إلى استراتيجية اقتصادية قوية ومركزة ما برح يقوم بتحليلها بصورة كافية البروفسور بول كولير وغيره من الزملاء المرموقين. ووكالات منظومة الأمم المتحدة تؤيد النُهج الواردة في التقرير. ولكن ما من تنمية اقتصادية من دون تقليص لضعف السكان الفقراء، ولذلك أريد التشديد على أهمية تعزيز خطة اجتماعية شاملة وعادلة. ونعتقد أنه يجب تعزيز الخطط الاقتصادية والاجتماعية بصورة متبادلة، فأي برنامج أو خطة اقتصادية تستهدف استحداث وظائف مستدامة ضرورة مطلقة، ولا شك في أن ذلك يترك أثرا كبيرا من حيث تخفيض حدة الفقر. وأثرها سيكون أكبر إذا ما تم استكمالها في آن واحد مع خطة اجتماعية يمكن أن تساعد أشد الناس ضعفا وحاجة، وذلك بإيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال والنساء. فهاتان الخطتان إذا ما تم تنسيقهما ودمجهما جيدا يمكن أن تساعدا بدرجة كبيرة في تحسين الاستقرار الاجتماعي والسلمي. وتحقيق منجزات في المجال الاجتماعي مسألة رئيسية في توفير الوقت اللازم للبرنامج

الاقتصادي لوضع الجذور ونموها، وهكذا تتهيأ الظروف اللازمة لعودة الاستثمار الهام إلى هايتي.

ونعتقد أنه من الجوهري والملح توفير الحوافز لاستحداث الوظائف، خاصة توفير الوظائف للنساء والشباب؛ وتعزيز الأعمال الزراعية التي تتطلب العديد من العمال مما يعيد القدرة الإنتاجية للأرض واحترام البيئة؛ وتحسين النوعية المتدنية في إمكانية الوصول المحدود للخدمات الأساسية.

وبسبب قيود الوقت، لن أسرد جميع المنجزات التي تحققت والمساهمات التي قدمتها وكالات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية هايتي. ولن أقدم تفاصيل عن التحسينات الكبيرة التي تمت بالتنسيق فيما بين الوكالات وبين الوكالات وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛ وقد تمكنت البعثة الأخيرة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن من الوقوف على هذا بنفسها. ووكالات منظومة الأمم المتحدة لديها الخبرة والمعرفة والالتزام لدعم حكومة هايتي والعمل معها في إحراز أولوياتها الوطنية. ويجري الاضطلاع بأنشطة المنظومة في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والذي أشرت إليه آنفا. ونشعر بالقلق إزاء الفجوة الواسعة بين التمويل اللازم للاضطلاع بها وما هو متوفر حاليا من هذا التمويل. وأود أن أذكر أنه لا يتوفر سوى نسبة ٢٦ في المائة من الموارد اللازمة.

وبعد الكوارث الطبيعية التي وقعت في عام ٢٠٠٨، قامت حكومة هايتي ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، باعتماد نهج جديد إلى حد ما لتقييم الأضرار والخسائر وتحديد الاحتياجات اللازمة للنهوض بجميع المجتمعات المتأثرة لتمكينها من الوقوف على قدميها مرة أخرى. وكانت نتائج التقييم واضحة جدا وستكون مفيدة عندما يحين وقت إعادة البناء. وتؤكد أيضا الحاجة الماسة والعاجلة لتناول ضعف هايتي الشديد أمام الكوارث الطبيعية. وإذا ما أخفقنا في القيام بهذا، سنجازف بخسارة دائمة في كثير من الاستثمار الإنمائي الذي يجري القيام به.

أود أيضا أن أذكر أن التنفيذ الكامل لحكم القانون جوهري لضمان البرامج الاقتصادية والاجتماعية القوية. وهذا هو سبب التزام وكالات منظومة الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها لتعزيز وتحديث المؤسسات الهايتية في جميع أرجاء البلد وتعزيز الحوار الديمقراطي، وذلك إطار عمل المساعدة الإنمائية.

وبينما نشعر بالتشجيع جراء التقدم الذي يمكن الوقوف عليه في هايتي اليوم، فإن الحالة المحفوفة بالمخاطر وضمان استدامة ما تم إنجازه حتى الآن يشكلان تحديا كبيرا. ولا يمكننا أن ننسى الحقيقة المرة التي يعيشها يوميا آلاف الناس من أبناء هايتي. وقامت وكالات منظومة الأمم المتحدة لوقت طويل بتقديم التعاون في هايتي وتأمل في أن تظل شريكا محترما وموضع ثقة وكفوا.

إن المدراء الإقليميين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ملتزمون بشدة للتنفيذ الناجح لبرامج وكالات منظومة الأمم المتحدة، دعما للأوليات الوطنية ووفقا لولاياتنا، وذلك بتعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للمضي قدما في الخطة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الحكم الديمقراطي في هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كورين ديلتشات، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي في هايتي.

السيدة ديلتشات (تكلمت بالإنكليزية) إنني ممتنة يا سيادة الرئيس للدعوة وإتاحة الفرصة لتقديم هذه الإحاطة الإعلامية.

إن الحالة في هايتي قد تحسنت بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠٤، كما ذكر آخرون. ولكن هناك تحديات هامة أمامنا. في السنوات الخمس الماضية، خطت هايتي خطوات واسعة في إدارة الاقتصاد الكلي في شراكة مع صندوق النقد الدولي، ولكن الفضل في ذلك يعود أيضا إلى الدعم الشديد للمانحين وتحسن الحالة الأمنية تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد أصبح النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي إيجابيا مرة أخرى، وانخفض التضخم من نسبة ٤٠ في المائة إلى أقل من ٥ في المائة اليوم، واستعيد الانضباط المالي وزاد الاحتياطي الدولي. وعلى الرغم من الصدمات غير المسبوقة خلال عام ٢٠٠٨ – ليس فقط جراء الأعاصير ولكن أيضا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية – تمكنت السلطات من المحافظة على استقرار في الاقتصاد الكلي والإبقاء على المسار السليم بموجب البرنامج الذي دعمه مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. غير أن ذلك الدرب لم يكن سهلا وهذه المكاسب التي تحققت بصعوبة ما برحت هشة.

أولا، إن زيادة التوتر في الحالة السياسية يمكن أن تعقد من عملية رسم السياسة الاقتصادية في الفترة المقبلة. وهنا أتفق مع تحليل السيد العنابي. ففي الأشهر الأخيرة، أبطأت التوترات السياسية من اعتماد الميزانية وتدابير الإدارة الاقتصادية اللازمة لضمان تخفيف وطأة الديون، وهي مسألة هامة. وهناك أيضا خطورة مفادها أن انتخابات مجلس الشيوخ الوشيكة يمكن أن تعقد من العلاقة الصعبة أصلا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويجب بذل الجهود للتوصل إلى توافق آراء سياسي عريض بشأن جهود الحكومة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ورفع مستويات المعيشة للفقراء.

ثانيا، أن الأزمة العالمية بدأت تؤثر على هايتي، وبصورة رئيسية من خلال الروابط التجارية والمالية. ونتوقع أن يتمثل أثر ذلك على العجز الحالي في الحساب الجاري الخارجي في ضعف الطلب على التصدير وانخفاض التحويلات جراء انخفاض أسعار المواد الغذائية والوقود. وساعد انخفاض أسعار المستوردات أيضا في تقليص معدل التضخم، بيد أن ذلك سيتسبب في انخفاض كبير في عائدات الجمارك قدرت بنحو ٥٠ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٩، إن لم تُتخذ تدابير إضافية. أما على جانب القطاع المالي، فيبدو حاليا أن البنوك التجارية لا تزال تتمتع برأس مال جيد وتحقق ربحا، ولكن ينبغي رصد نوعية الحقائب الإقراضية عن كثب.

وقد زاد صندوق النقد الدولي من جهوده لمساعدة هايتي على الاستجابة للأثر السلبي للأزمة العالمية فضلا عن الأعاصير التي ضربتها في العام الماضي. بتاريخ ١١ شباط/فبراير، اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق زيادة قدرها ٣٧ مليون دولار في دعم من الصندوق، وهذه الزيادة الثانية بموجب الترتيب الخاص بمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، وقد كانت الزيادة الأولى استجابة لارتفاع أسعار المواد الغذائية. ومنذ عام ٢٠٠٦، تلقت هايتي ما مجموعه ١٣٦ مليون دولار في شكل دفعات من مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. والزيادة من الصندوق في شباط/فبراير تعادل تقريبا الدعم الإضافي للميزانية بعد الإعصار الذي تعهد به المانحون والذي نأمل أن يُسدد قريبا.

وهايتي أيضا في طريقها لتلقي نحو بليون دولار بنهاية شهر حزيران/يونيه للتخفيف من عبء الدين بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. والتوفيرات المتأتية من خدمة الدين السنوي والتي تتراوح قيمتها من ٣٥ إلى ٤٠ مليون دولار سنويا والتي من شأنها أن تحرر الموارد لتسخيرها لنفقات الحد من الفقر. والظروف المفضية إلى التوصل إلى نقطة الإنجاز بموجب المبادرة تتضمن تحسينات في مجالات الصحة والتعليم

وتعبئة الريع المحلي وإدارة الدين وتدبره. ويرصد عن كثب موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التقدم في هذه المجالات وهم على استعداد للتحرك بسرعة لتوفير المساعدة إلى هايتي للتخفيف من عبء الديون لديها، ما أن يتم تنفيذ التدابير المتبقية المتعلقة بالإصلاح.

وبالنظر إلى الاحتياجات الماسة حتى قبل حدوث الأعاصير، تسعى السلطات إلى الحصول على مبلغ إضافي مقداره ١٢٥ مليون دولار لدعم الميزانية وعلى أكثر من ٧٠٠ مليون دولار لتمويل المشاريع في المؤتمر الرفيع المستوى للمانحين المزمع عقده في منتصف شهر نيسان/أبريل. والدعم الجديد للميزانية سيساعد في سد فجوة في الميزانية مقدارها ٥٠ مليون دولار وتمويل مشاريع استثمارية هامة جدا. والدعم المطلوب للمشاريع سيخصص للأولويات في إطار استراتيجية الحد من الفقر وبرنامج إعادة الأعمار بعد الإعصار. ومهما يكن عليه الأمر، لم يُحدد شيء يذكر من الدعم الإضافي، وهناك زيادة في الخطورة مفادها أن مؤتمر نيسان/أبريل لن يحقق نجاحا. ومن شأن ذلك أن يؤدي بدوره إلى تقويض الجهود التي تبذلها السلطات، وهو يحدث في سياق مبالغ الدعم العام للميزانية الآخذة في التناقص بالفعل في هايتي.

ويعرب صندوق النقد الدولي عن التزامه بمساعدة هايتي في عرض حالتها على المجتمع الدولي وسيرسل إلى المؤتمر وفدا برئاسة نائب المدير العام للصندوق. ونحث المانحين الآخرين على المبادرة في مؤتمر واشنطن العاصمة إلى تقديم التمويل الذي توجد حاجة ماسة إليه. ونعتقد أن عدم تقديم الدعم الكافي لميزانية هيئات السلطة قد يحول دون تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي لا غنى عنها لخلق الوظائف ودعم النمو ورفع مستويات المعيشة. وقد يعرض ذلك الاستقرار السياسي والاجتماعي للخطر. وتحتاج هايتي إلى مزيد من المساعدات الخارجية الفعالة والتي يمكن الاعتماد عليها، وبصفة رئيسية على هيئة دعم للميزانية.

وبالنسبة للمستقبل، ما زال توطيد المكاسب المتحققة في مجال الاستقرار وتعزيز النمو والحد من الفقر يواجه تحديات هامة وسط التباطؤ الاقتصادي العالمي. وسيكون من الأهمية بمكان على المدى المتوسط الحد من الاختناقات الهيكلية والمؤسسية، وزيادة الموارد المحلية لدعم المزيد من الإنفاق في المجالين الاجتماعي والرأسمالي، وتطوير القطاع المالي، وتهيئة أوضاع ملائمة لاستثمار القطاع الخاص من أجل تعزيز الصادرات وتحقيق النمو المستدام والحد من الفقر. وقد أبرز الأستاذ بول كولِيَر في تقرير صدر مؤخرا المزايا التي يحتمل أن تترتب على الأخذ بهذا النهج. ويتضمن التقرير اقتراحا مفيدا بالتركيز في التدخلات على عدد قليل من القطاعات الرئيسية، ومنها تعزيز مناطق تجهيز الصادرات، وذلك لجني منافع الوصول بشروط تفضيلية إلى أسواق الولايات المتحدة.

إن الأمل موجود بالنسبة لهايتي، كما ذكر الأمين العام. ويمكن أن يساعد تجدّد الشراكة الدولية على أساس من المساءلة المتبادلة هايتي على تجاوز هذا المنعطف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ما زال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة حتى الساعة ١٦/٠٠.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.